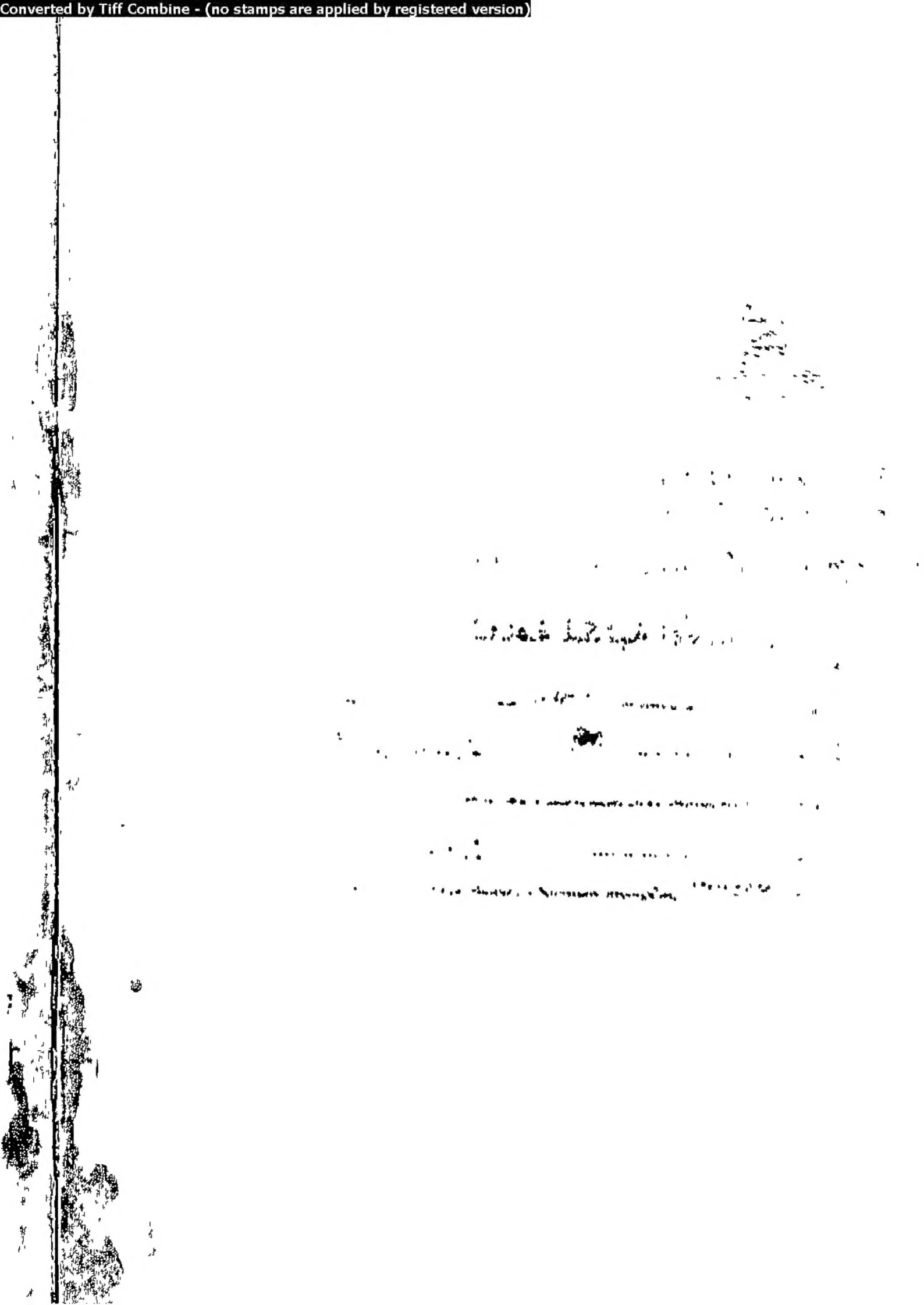




صفحات مطوية من تاريخ مصر العثمانية

كتاب الشباب





صفحات مطوية



من تاريخ مصر العثمانية

General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)

Bibliotheca Alexandrina

الهيئة العامة لمكتبة الإسكندرية

رقم التصنيف 362

رقم التصنيف

رقم التسجيل 101

رقم التسجيل 101

رقم التسجيل

د. موسى موسى نصر



مهرجان القراءة للجميع ٩٨
مكتبة الأسرة
برعاية السيدة سوزان مبارك
(كتاب الشباب)

الجهات المشاركة:
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التعليم
وزارة التنمية الريفية
المجلس الأعلى للشباب والرياضة
التنفيذ: هيئة الكتاب

صفحات مطوية
من تاريخ مصر العثمانية
د. موسى موسى نصر
الغلاف
الإشراف الفني:
للغنان محمود الهندي
المشرف العام
د. سمير سرحان

« بسم الله الرحمن الرحيم »

المقدمة

اهتم معظم المؤرخين - حينما تناولوا تاريخ مصر بالبحث والدراسة - بالتاريخ السياسى والعسكرى والادارى ، وكادوا يهملون بقية الجوانب الأخرى - وعلى وجه الخصوص الجانب الاجتماعى - فنراهم يقصرون تواريخهم على ذكر الملوك والحكام ، وما قاموا به من حروب وفتوحات وتنظيمات . ولقد انتقل هذا الاهتمام الى مؤرخينا الذين أرخوا للعصر العثمانى ، فلم يجدوا ما هو أعظم من السلاطين وفتوحاتهم أو الولاة وتنظيماتهم وإدارتهم حتى يكتبوا عنهم ، أو فى أحداث الصراعات الحربية بين الأمراء المماليك بعضهم وبعض ، أو بينهم وبين الباشوات ورجال الأجاقات العسكرية حتى يسجلوها فى كتاباتهم . ولكن هذا لايعنى أنه لم تظهر أية محاولات لدراسة التاريخ الاجتماعى لمصر ، فلقد ظهر بالفعل عدد يسير من تلك المحاولات ، الا أنها اتسمت بالفردية . ولذلك بدأت الدراسات التاريخية منذ زمن ليس ببعيد تتجه اتجاهها

آخر حيث أولت اهتماما بتاريخ مصر الاجتماعى ، وذلك من أجل تسليط الأضواء على الجوانب المختلفة للمجتمع المصرى وإبراز دور ذلك المجتمع فى المراحل التاريخية التى حملت فيها مصر العديد من أسماء الدول الغازية أو الغزاة ولعله من الواضح أن مصر ظلت بطابعها الاجتماعى فى تلك المراحل بصرف النظر عن الحاكم وأصله واسمه ولون بشرته .

ويبدو واضحا من تلك الدراسة أن الدولة العثمانية التزمت بتطبيق القاعدة السياسية للدولة الإسلامية تلك القاعدة التى أباحت لرعاياها من اليهود والنصارى قدرا كبيرا من الحرية داخل نطاق الدولة التى كان على رأسها خليفة النبى - صلى الله عليه وسلم - يحكم بمقتضى الشريعة الإسلامية المستمدة أساسا من القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، فلم يكن لفتوحات الدولة العثمانية - التى امتدت امتدادا عريضا فى ثلاث قارات هى : آسيا وأوروبا وأفريقية وضمت شعوبا اختلفت جنسياتها وديانيتها ولغاتها وثقافتها وعاداتها وتقاليدها - ما يمنع رعاياها من غير المسلمين من أن يعيشوا فى سلام وترابط مع اخوانهم المسلمين وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لا يتمتعون - أحيانا - بالمساواة التامة مع رعايا الدولة من المسلمين ، إلا أنهم تمتعوا - فى كل الأحيان - بالحرية الدينية الكاملة ، وكانوا يمارسون

كل شعائره الدينية ، وقامت الدولة نحوهم بمسئوليتها
فى حماية أرواحهم وممتلكاتهم .

وبعد أن تم للعثمانيين فتح مصر حرصوا على تأكيد
صفتهم كحماة للاسلام والعالم الاسلامى كما أوضحت
الوثائق الخاصة بذلك العصر لاسيما المراسيم التى
أصدرها سلاطين الدولة العثمانية وأكدوا فيها التزامهم
بمبادئ الدين الاسلامى السمع وأحكام الشريعة العادلة
فى معاملة الذميين نصارى ويهود وخاصة الرهبان ورجال
الدين .

وقد رأينا أن الحكام العثمانيين فى محاولتهم لتأكيد
الشرعية الاسلامية لحكمهم قربوا اليهم الفقهاء ورجال
الدين المسلمين ، ونتيجة لذلك حدث بعض التناقض فى
علاقة بعض الحكام العثمانيين بأهل الذمة - تبعاً لمدى
التزام هؤلاء الحكام بأقوال الفقهاء ورجال الدين - ما بين
حمايتهم والدفاع عنهم وبين مالمقوه من عنت وظلم فى
فترات من الحكم العثمانى .

ولقد فرضت ضريبة الجزية على أهل الذمة طبقاً لما
تقضى به الشريعة الاسلامية ومن الملاحظ أن السلطات
الحاكمة حين فرضت بعض الغرامات والضرائب المتنوعة
لم تفرضها على أهل الذمة دون سواهم فالحقيقة أن هذه
الالتزامات كانت ضمن اجراءات مالية عامة شملت جميع
فئات الشعب ، وأن السلطات حين مارست ضغوطها لتنفيذ
هذه الاجراءات بهدف الحصول على المزيد من الأموال

كانت تعارس هذه الضغوط - والتي عرفت عند بعض المؤرخين بالمظالم - على المصريين جميعا مسلمين وأهل ذمة .

وقد أوضحنا فى هذه الدراسة أن أهل الذمة لم يلتزموا تماما - وفى كل الأحيان - بالقيود التى وضعتها السلطات الحاكمة للملابس والمظهر ، وتأكد لنا كذلك من المراسيم التى كانت تصدر بين الحين والحين لتؤكد على ضرورة الالتزام بتلك القيود . ولقد كان تخصيص ملابس معينة لكل طائفة من طوائف أهل الذمة فى مصر إبان الحكم العثمانى يعتبر ظاهرة اجتماعية سادت ذلك المجتمع الذى ربط مكانة الفرد الاجتماعية أو الدينية وبين نوع الملابس الخاصة بالطائفة التى ينتمى إليها فقد كان هذا أمرا تقليديا ، ثم ان المراسيم التى اضطر السلاطين لإصدارها للتمييز بين الطوائف والملل لم يكن يعمل بها فى كثير من الأحيان .

كذلك أوضحنا أن الدولة العثمانية - احترمت بشكل عام - أماكن العبادة الخاصة بالنصارى واليهود ، إذ سمحت لهم بترميم ما تهدم من أجزائها ، بل أكثر من ذلك سمحت لهم باستحداث دور جديدة للعبادة تمشيا مع روح الشريعة الإسلامية ، فقد أجاز الاسلام لأهل الذمة إنشاء الكنائس والبيع وغيرها من المعابد إذا أذن لهم الحاكم بذلك بقاء على مصلحة يراها مادام الاسلام يقرهم على ديانتهم ويحترم عقائدهم .

وبعد ، فإن الموضوعات التي يتناولها هذا الكتاب هي
ثمرة بحث وقراءة مستمرة مضمينة ولعلها بهذه الدراسة
أكون قد أسهمت بدور متواضع في التساريخ الاجتماعي
لمصر *

والله ولي التوفيق

الأول من إبريل ١٩٨٨ الإسكندرية في :

الثالث عشر من شعبان ١٤٠٨

دكتور / موسى موسى نصر

موقف الدولة ازاء أهل الذمة بصفة عامة

موقف الدولة ازاء اهل الذمة بصفة عامة :

ان الفتوحات التي أدت الى تكوين الدولة العثمانية تشبه في بعض اهدافها ونتائجها تلك الفتوحات الاسلامية العربية التي أدت الى تكوين دولة الخلافة الاسلامية الاولى فقد كان واضحاً وملحوظاً أن نشر الاسلام « كان هدفا رئيسيا من فتوحاتها ، وفي حالة الدولة العثمانية نجد ان فتوحاتها في الاقاليم المسيحية قد تمت باسم الاسلام . كما يبدو واضحاً ان تلك الفتوحات العربية والعثمانية قد أسفرت عن ضم بلاد مسيحية الى دار الاسلام مما أضاف أعداداً كبيرة من اهل الذمة كرعايا للحكام المسلمين . وفي حالة الدولة العثمانية أيضاً نجد أن فتوحاتها في أوروبا في نهاية القرن الخامس عشر قد شملت معظم الأقاليم التي تعتنق المذهب الأرثوذكسي والتي تعترف بالرئاسة الدينية لبطريرك الكنيسة البيزنطية في القسطنطينية .

ومنذ بداية القرن السادس عشر أخذ السلاطين العثمانيون يتطلعون نحو الشرق العربي الاسلامي وفي خلال سنة واحدة (١٥١٦ - ١٥١٧ م) دخلت أربعة اقاليم اسلامية عربية هامة هي : الشام ثم مصر ثم الحجاز ثم أجزاء من اليمن تحت الحكم العثماني ، فضلاً عن دخول العراق عام ١٥٣٤ وكذلك الاحساء المطل على الخليج

العربي ثم بعض امارات ومشیخات هذا الخليج . وقد عم
الفتح الاسلامي كل بلاد البحر بفتح كل من مصوع وسواكن
عام ١٥٥٧م . كذلك بسطت الدولة العثمانية سيادتها على
ثلاثة اقاليم عربية اسلامية في شمال افريقيا في القسرن
السادس عشر هي : الجزائر ثم طرابلس ثم تونس . وهكذا
أصبحت الدولة العثمانية تضم بين اقاليمها العربية الحرمين
الشريفيين في الحجاز فضلا عن المسجد الأقصى في القدس
مما أعطى للدولة العثمانية الزعامة الدينية للعالم الاسلامي
وتأكيدا لتلك الزعامة أضيفت الى القاب كل سلطان من
سلاطين الدولة العثمانية لقب « حامى الحرمين الشريفين »
ومما أضفى على الدولة الطابع الديني الاسلامي الراسخ
والتميز أنها كانت حريصة على الالتزام بتطبيق مبادئ
الشريعة الاسلامية واحترام التقاليد الدينية . ومما يؤكد
ذلك أننا نجد في مقدمة قانون نامة الذي وضعه السلطان
سليمان القانوني - أو المشرع - (١٥٢٠ - ١٥٦٦م)
الذي استمده في الواقع من أصول التشريع الاسلامي تلك
العبارة « قانوننا من سلطاني كي شريعي شريفي موافقاتي
محرر أولوب » أي « القانون نامة السلطاني الذي يتفق مع
الشريعة الشريفة » .

ولقد كان من نتيجة الفتوحات العثمانية أن أصبحت
الدولة تضم من بين رعاياها طوائف دينية مختلفة فالى
جانب الطوائف الاسلامية كانت طوائف ذمية منها : الروم
الأرثوذكس ، والأرمن ، والأقباط ، والموارنة والكاثوليك

والبروتستانت وغيرهم من المسيحيين واليهود • وقد تحدد موقف الدولة العثمانية تجاه تلك الطوائف الذمية من خلال مبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية - طبقا لأحكام المذهب الحنفى - ، حيث حرصت الدولة على الالتزام بها ، اذ كانت دائما تشير الى ذلك فى كل موافقها الرسمية ازاء أهل الذمة • ولقد اثبتت الفرمانات والمراسيم السلطانية الصادرة فى هذا الشأن ذلك الاتجاه •

كانت كل طائفة من الطوائف الدينية فى الدولة العثمانية تسمى « ملة » ، وكان لكل ملة رئيس دينى ينظر فى المسائل الدينية يسمى « ملة باشى » ويقوم مستعينا ببعض مساعدين بالفصل فى قضايا الأحوال الشخصية الخاصة باتباع ملته دون تدخل من جانب الدولة التى تركت لرئيس كل ملة ممارسة هذا الاختصاص وقد منح نظام الملل الرعايا - غير المسلمين - كيانا ذاتيا خاصا ، وكان الروم الأرثوذكس أتباع الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية أهم ملة بعد الملة الإسلامية فى الدولة العثمانية ويندرج تحت هذه الملة اليونانيون والبلغار وسكان البوسنة والهرسك والجبل الأسود وبعض الألبانيين وغيرهم ، وكان مقر رئيس هذه الملة فى استانبول ويسمى البطريرك ويطلق عليه أيضا بطريرك الفنار • ثم كانت هناك ملة الكاثوليك ويندرج تحتها الأوربيون المقيمون فى البلاد من بنادقة وألمان وفرنسيين وإنجليز ، وكانوا أقل شأنًا من الروم الأرثوذكس كذلك كانت هناك ملة الأرمن وملة اليهود •

ويذهب أحد المؤرخين الى أن السلاطين العثمانيين لم يدخلوا نظام الملل الى امبراطوريتهم الا بعد فتح القسطنطينية عام ١٤٥٣م ، ولكنهم طبقوا مبادئه على غير الطوائف الاسلامية التي خضعت لحكمهم على الرغم من نقص كفايته ، الا أن الدلائل تشير الى أن النظام عاش منذ أوائل حكمهم ليصبح حقيقة ثابتة فيما يتعلق بكل من الطائفتين الأرثوذكسية واليهودية . وعلى الرغم من أن نظام الملل كان يتعارض مع فكرة الدولة الحديثة التي تنظر الى رعاياها على أنهم جميعا متساوون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن دياناتهم الا أن التفرقة الدينية كانت موجودة في تلك القرون في كافة أنحاء العالم ، ومع ذلك فقد كانت الدولة العثمانية أكثر تحملا من الدول الأوروبية المعاصرة لها لأنها كانت تسمح بوجود ديانتين هما المسيحية واليهودية ومذاهب دينية مختلفة وعديدة في بلادها بجانب الدين الاسلامي ، فقد كانت الغالبية العظمى من الدول الأوروبية الكاثوليكية لا تطبق وجود البروتستانت داخل حدودها ، وكان هؤلاء يعيشون مهددين في أي وقت بعمليات انتقامية وحشية تستهدف ابادتهم أو تضيق الخناق عليهم على أمل حملهم آخر الامر على اعتناق المذهب الكاثوليكي . ولقد كانت هناك تدابير يتخذها السلطان العثماني عند تعيين الرؤساء الروحيين للملل الذمية . فكان البطريرك اليوناني يتلقى من السلطان فرمان تعيينه في منصبه ، وكان هذا البطريرك يعتبر أكبر رئيس روحى غير مسلم في الدولة وكان يتبعه الروم المسيحيون الأرثوذكس ، ولسه مكانة مرموقة في

نفوسهم ، وكان يرد في فرمان تعيينه نص يوجب على الاساقفة ومن اليهم من رجال الأكليروس التابعين للكنيسة الشرقية وكذلك اتباعها طاعة البطريرك طاعة تامة في نطاق الاختصاصات المخولة له . وكان السلطان يصدر فرمانات أخرى بتعيين الرؤساء الدينيين لرعايا الدولة المسيحيين الذين يدينون بمذاهب أخرى . وكذلك كان السلطان العثماني يصدر فرمانات أخرى بتعيين حاخام اليهود الذي كان يعرف بلقب « حاخام باشي » وكان يتمتع بنفوذ - مماثل لما يتمتع به البطاركة - على جميع أفراد ملته في كل أنحاء الدولة العثمانية . وكانت تدرج في جميع الفرامانات نصوص توجب طاعة كل ملة لرئيسها الروحي في المسائل الدينية دون غيرها .

وكانت معظم الطوائف الذمية التي انضوت تحت الحكم العثماني طوائف مسيحية تتبع كنائس أربع تدين بالمعتقد الأرثوذكس هي : الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية اليونانية في استانبول ، وكنيسة الاسكندرية التي تضم الى معتقدها في الطبيعة الواحدة يعاقبه مصر الأقباط ، والكنيسة المارونية في سوريا وتضم أصحاب الطبيعتين في كل من سوريا ولبنان ، وأخيرا كنيسة اورشليم التي تعتبر المسيح ذا طبيعتين . وقد كان لكل كنيسة من تلك الكنائس الأربع بطريرك خاص بها ، وعلى الرغم من خضوع أربع بطريشيات لسيادة الدولة الا أنه لم تقع أية خلافات ، ولم تحدث أية عقبات اذ بقيت بطريركية الماسمة في استانبول

فى نظر الباب العالى رأس الملة المسيحية حيث شاركت
مع زميلاتها - كما كان يحدث فى الماضى - فى ممارسة
التعاليم والطقوس الدينية . وفى القرن السادس عشر
أضافت الدولة العثمانية عضوين أرثوذكسيين آخرين الى
الملة المسيحية هما كنيسة قبرص وسينا .

أما عن اليهود فقد كانوا فى الدولة العثمانية يشكلون
احدى الملل - على نحو ما ذكرنا - وعلى الرغم من قلة
عددهم ، فقد قاموا بدورهم فى حياة البلاد التى عاشوا
فيها . ويجدر بنا أن نلقى بعض الضوء على هذا الدور
الذى أدى الى علو مكانتهم التى حظوا بها لدى سلاطين
الدولة ابان القرون الأولى من حكمهم .

فى عهد السلطان أبى يزيد الثانى (١٤٨١ - ١٥١٢م)
سُنحت الفرصة أمام اليهود المهاجرين من أسبانيا والبرتغال
وألمانيا بسبب الاضطهادات التى لحقت بهم للجوء الى
الدولة العثمانية خاصة بعد أن شجعهم السلطان العثماني
بإصداره قرارا بحسن معاملتهم فى الممتلكات العثمانية .
ويبدو أن السلطان أبى يزيد الثانى كان مهتما بالتجارة
والحركة التجارية وكان يهدف من وراء إصدار هذا القرار
الى انعاش وتنشيط الحركة التجارية والمالية الداخلية منها
والخارجية ، نظرا لما عرف عن هؤلاء اليهود من نشاط بارز
فى الحياة الاقتصادية . ولما كان لهم من صلات عالمية قوية
بأصحاب النفوذ من اليهود فى معظم الدول الأوروبية .

ويعلق بعض المؤرخين على إصدار السلطان أبى يزيد

الثانى قرار حسن معاملة اليهود الوافدين الى الدولة العثمانية بأنه أظهر بدون شك أن حب المسلمين لليهود يفوق حبهم للمسيحيين لدرجة أن الأخيرين ظنوا أن القوى المسيحية فى الخارج تنظر اليهم نظرة الاشفاق .

ولقد كان اليهود السفارديم الذين وفدوا من أسبانيا والبرتغال الى الدولة العثمانية ابان حكم السلطان أبى يزيد الثانى - يشكلون معظم المهاجرين اليهود فقد كانت أعدادهم تفوق بكثير أعداد اليهود الاشكنازيم الذين وفدوا من ألمانيا وقد كان لانضمام اليهود المارانوس الذين وفدوا من أسبانيا الى اليهود السفارديم أن أصبح الأخيرون مركز قوة لكل أبناء الملة اليهودية فى الدولة العثمانية .

تركزت اقامة اليهود فى الدولة العثمانية بالأقاليم التى تتميز بالنشاط التجارى الكبير ، وكانت أهم المراكز الرئيسية التى استقر فيها اليهود - وخاصة اليهود السفارديم - استانبول التى أصبحت مذكاة المرفأ الذى يضم أغلب أبناء الملة اليهودية فى أوربا كلها ، وسالونيك التى صارت مدينة يسودها اليهود وكذلك أدنة - وتلك مدن تقع فى الأقاليم الأوربية ، يورجيا وأمازيا وتوكلات وسوريا ولبنان وفلسطين - وهى أقاليم آسيوية - ومصر وتونس والجزائر وهى أقاليم افريقية - .

عاش اليهود فى الدولة العثمانية دون أن تحدث منهم أية اضطرابات أو قلاقل الا نادرا وكان موقف السلطان

سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) تجاه اليهود يتسم بالحب والود لدرجة ان طبيبه الخاص ويدعى يوسف هامون كان يهوديا . وقد استمر خلفاء السلطان سليم الأول من بعده على نفس ذلك الموقف ، ففي عهد السلطان سليم المشرع (١٥٢٠ - ١٥٦٦) كان طبيب القصر الخاص يهوديا يدعى « موسى هامون » وكان دائما يرافق السلطان في كل معاركه الحربية ، وقد شهد حكم السلطان سليمان المشرع وظيفة مستحدثة بحكم الملة اليهودية هي وظيفة « الكخيا » - وهي تختلف في أسلوبها عن عمل كخيا الوظائف الحرفية - وكان الغرض من استحداث تلك الوظيفة أن يقوم شاغلها برعاية مصالح يهود الامبراطورية لدى السلطات الحاكمة ، وكان يسمح لمن يتولى هذه الوظيفة الاتصال مباشرة بالسلطان ووزراء الباب العالي ، وكان يسمح له أن يبدى ملاحظاته فيما يقدمه لهم من قضايا تخص أبناء ملته وما قد يتعرضون له من ظلم سواء من جانب حكام الولايات المسلمين أو من جانب غلاة التعصب من المسيحيين .

وكان اليهود حريصين أشد الحرص على التمسك بتلك الامتيازات التي منحوا اياها طوال عهد أولئك السلاطين . فلقد حدث عام ١٥٦٦ في أثناء الاحتفالات بتولى سليم الثاني (١٥٦٦ - ١٥٧٤) السلطة أن كان من بين كبار الحاضرين « يوسف ناسي » وكان من المقربين للسلطان سليمان المشرع - فكان وجوده بين علية القوم في استانبول تأكيدا لتلك الامتيازات التي حصل عليها أولئك اليهود ،

وفى عهد السلطان سليم الثانى أخذت قوة « ناسى » تزدهر الى حد أنه أصبح أقرب المقربين الى السلطان فاتخذته صفيًا له وقد اعتمد « ناسى » على ذلك لكثيرا حيث حباه السلطان بثقة لا حدود لها وذلك لقربه من معظم القوى الحاكمة فى أوربا . ولقد زين « يوسف ناسى » للسلطان سليم الثانى فتح جزيرة ناكسوس وتم استيلاء العثمانيين عليها عام ١٥٦٧ وبلغ من خطورة هذا اليهودى البرتغالى لدى السلطان أن الأخير أعطى صديقه وصفيه هذا جزيرة ناكسوس اقطاعا له ، ولم تمض سنوات قليلة حتى تجرأ يوسف ناسى وأعلن نفسه دوقا عليها . ولم تقف أطماعه عند هذا الحد فقد زين للسلطان فتح جزيرة قبرص على أمل أن يأخذها هى الأخرى اقطاعا له وكان من بين المغريات التى ساقها هذا اليهودى للسلطان أن نبذ قبرص لا يضارعه نبذ آخر فى العالم ، وفى نشوة الخمر واللذة قال سليم لليهودى « ستكون ملكا على قبرص » . ولقد توجهت حملة بقيادة سنان باشا لفتح جزيرة قبرص وانتزاعها من جمهورية البندقية (١٥٧٠ - ١٥٧١ م) وكان محمد صوقلو باشا الصدر الأعظم آنذاك قد اقترح على السلطان سليم الثانى أن توجه الدولة حملة قبرص الى اسبانيا ولكن السلطان لم يأخذ باقتراح الصدر الأعظم لانه كان متأثرا برأى صديقه « يوسف ناسى » على أن هذا اليهودى لم يحقق ما كان يرجوه من وراء تلك الحملة التى ضمت قبرص الى الامبراطورية العثمانية فى عام ١٥٧١ وذلك بأن يصبح ملكا على تلك الجزيرة ، اذ خاب أمله لأن الصدر الأعظم

محمد صوقلو باشا وقف له بالمرصاد - لما كان يكنه له من
عداء شديد - فحال ذلك دون تحقيق أمله *

وكان « يوسف ناسى » يعتبر من أكبر حماة اليهود
المدافع عنهم فى كل أنحاء الامبراطورية العثمانية فكان
يهود بدورهم يستنجدون به لحل مايعن لهم من مشاكل
قضايا ، ولكن بموت السلطان سليم الثانى عام ١٥٧٤
انتهت قوة ونفوذ « يوسف ناسى » فعندما تولى السلطان
مراد الثالث (١٥٧٤ - ١٥٩٥) عزل « ناسى » من وظائفه
نزع منه ألقابه * ولما توفى فى عام ١٥٧٩ م صادره
سلطان فى ثرواته وممتلكاته *

لم يمنع موت « يوسف ناسى » من ظهور يهود آخرين
بم نفس المكانة والحظوة التى كان عليها ، فقد ظهر يهودى
سمى جبريل بوناڤنتورا كان يعتبر من أبرز الشخصيات
يهودية فى عهد السلطان مراد الثالث ولقد كان من المكانة
تتى حظى بها أن عين سفيراً فوق العادة للدولة العثمانية ،
تد وقع فى عام ١٥٨١ باسم الباب العالى الهدنة مع
ليب الثانى ملك أسبانيا *

وقد ظهر يهودى آخر فى عهد السلطان مراد الثالث
سمى سلمون بن ناثن الاشكنازى ، وكان طبيباً
بلوماسيا قدم العديد من الخدمات ليهود الامبراطورية
عثمانية ، فلقد حدث فى بداية عام ١٥٩٥ أن أصدر

السلطان مراد الثالث قرارا بقتل جميع اليهود في كل أنحاء
الامبراطورية بسبب حالة البذخ البالغ الذي كان يظهره
اليهود آنذاك ، فقد وصل الى علم السلطان بناء على تقرير
رفع اليه أن امرأة يهودية كانت تتحلى بجواهر تقدر بحوالي
٤٠٠٠٠ دوكا وأمام ذلك القرار الخطير كان على
« سلمون الاشكنازي » - بما له من نفوذ وتأثير - مقابلة
المصدر الأعظم - الذي كان آنذاك - فرهاد باشا ، لوقف
قرار ابادة اليهود من الامبراطورية العثمانية وازاء وساطة
« سلمون » عدل قرار الابداء بقرار آخر يقضى بتحريم
البذخ حيث حرم على اليهود والمسيحيين أيضا ارتداء الملابس
الحريرية ، وألزموا بلبس القلنسوة كعلامة مميزة لهم ،
كما قضى - القرار الجديد - بضرورة الالتزام بتطبيق
السياسة المالية التي وضعت من أجل اليهود وكافة
الذميين ، وعلى الرغم من صدور هذا القرار فقد ظلت
المعاملات المالية ومعظم التجارة تحت سيطرة اليهود .

ولقد علق بعض المؤرخين الأوروبيين - الذين أظهروا
تحاملا في كتاباتهم تجاه اليهود - على تلك الواقعة ،
فذكروا بأنها كانت بداية لزوال نفوذ اليهود في
الامبراطورية العثمانية ، وأنهم نزلوا الى أدنى مكانة في
نظر المسلمين المتشدددين الذين يرون أن هذا هو اللائق
بتلك الشذمة من الكفار ، فمنذ تلك الواقعة أفل نجم الملة
اليهودية الذي دام حوالي قرنين من الزمان ، وأن ما حدث
كان أمرا حتميا بسبب تزايد الفساد كما كان ضروريا أيضا

لتغيير الروح السائدة بين اليهود أنفسهم ، ان أدت الحرية غير العادية ، والمكانة التي حظوا بها تحت حكم السلاطين والتي استمرت أكثر من قرن ، أدت الى انبعاث الروح العنصرية واشتداد تضامن الشخصية اليهودية .

والأمر الذى يبعث على الدهشة ، أن بعض المراجع اليهودية قد أيدت موقف السلطان مراد الثالث وذهبت الى أن القرار كان واجبا ، ان استياء مراد من الافراط المسرف فى حياة اليهود الراقية جعلهم يستحقون تلك المذبحة .

ولقد حدث فى عهد السلطان ابراهيم الأول (١٦٤٠ - ١٦٤٨ م) أن تعرضت طائفة اليهود الاشكنازيم لمذبحة رهيبة روى تفاصيلها المؤرخ اليهودى سامبارى - الذى عاش فى مصر فى القرنين السابع عشر والثامن عشر - وترجع أسباب تلك المذبحة الى أن اليهود الاشكنازيم أثاروا بعض المعتقدات الدينية الخاطئة تناولوها فى اجتماعات عقودها لهذا الغرض مما أثار جموع المسلمين ، الأمر الذى أدى الى اندلاع الفتنة فى ١٧ يوليو ١٦٤٨ مما أسفر عنه قتل عدد كبير من اليهود الاشكنازيم ونفى أعداد كبيرة منهم خارج البلاد . وكانت تلك المذبحة بداية سلسلة من المصائب والكوارث حلت باليهود فى عهد السلطان محمد الرابع (١٦٤٩ - ١٦٨٧ م) ، وقد استمرت اثنى عشر عاما حتى سنة ١٦٦٠م ثم نعم يهود الامبراطورية بعد ذلك بالاستقرار والأمن بقية عهده .

وخلاصة القول ، فإن الدولة العثمانية نالت مكانة عالية مرموقة عندما سمحت بوجود تلك المجموعة الكبيرة من الطوائف الذمية التي عاش أتباعها في ظلال وارفة من المحبة مع المسلمين . وعلى الرغم من أن المسيحيين واليهود كانوا لا يتمتعون بالمساواة التامة مع رعايا الدولة المسلمين ، إلا أن الفرمانات والمراسيم التي صدرت بشأن أهل الذمة - كما سنوضحه في هذا الفصل - قد أثبتت أنهم تمتعوا بالحرية الدينية ومارسوا إقامة شعائرهم الدينية بلا قيود ، وأن الدولة تحملت مسئولية حماية أرواحهم وممتلكاتهم ، كما أن الدولة في كثير من الأحيان لم تكن تلتزم بما يضعه بعض الفقهاء من قيود على أهل الذمة ، وقد ترك لهم الحق في أن يسيروا أمورهم بموجب قوانينهم الخاصة داخل إطار نظم الدولة .

ولقد أقر أحد المؤرخين الأوروبيين المسيحيين بمبدأ التسامح الديني الذي انتهجه السلاطين العثمانيون حينما ذكر أن مراسيم المعمودية والزواج والدفن كانت تقام في الدولة العثمانية في فخامة وأبهة في معظم الأحيان ، وليس هذا فحسب بل كانت السلطات العثمانية نفسها تسعى في الأعياد الكبرى لأهل الذمة إلى أن تضمن للمصلين جوا من الهدوء وذلك بأن تعهد إلى حرس من الانكشارية بالمرابطة أمام أبواب الكنائس .

ويعلق أحد المؤرخين اليهود على موقف السلاطين

من غير
وقد أشاء
المرسوم
سليم من
الشريفة
والملوك

وبعد

سليمان

٩٣١ هـ

تقديم الم

المرسوم

مرعيين

الحكم

ولا تشويه

سلطتنا

ولا

المعالم بـ

أهل الذ

الدينى

أهل الذ

بالذكر

كاترين

سينا

من من اليهود بقوله أنهم عاملوهم بالرفق وكانوا
الكثير من اليونان ، فيسمون هؤلاء عبيدا ، أما
كانوا يعتبرونهم ضيوفا وقد أذنوا لهم بفتح المدارس
للمعابد ، وسمحوا لهم بالسكن فى جميع مدن
التجارية الواقعة فى « المملكة العثمانية » وهى
رحيدة التى شهدت لها التواريخ العبرانية أنه لم
يهود فيها أى اضطهاد .

دولة العثمانية ازاء أهل الذمة فى مصر :

التعرف على الموقف الرسمى للدولة العثمانية
نباها من أهل الذمة فى الامبراطورية بعامة ومصر
من خلال المراسيم السلطانية التى صدرت من أجل
لهم كافة الضمانات التى كفلتها لهم الشريعة
، ونجد أن تلك الضمانات قد وردت تباعا فى
المتعاقبة التى أصدرها السلاطين العثمانيون منذ
سلطان سليم الأول (١٥١٢ - ١٥٢٠ م) ، وأقدم
يم المحفوظة بدير سانت - كاترين - المرسوم
من السلطان سليمان المشرع (١٥٢٠ - ١٥٦٦ م)
١ ربيع أول سنة ٩٢٩ هـ - أوائل يناير ١٥٣٣ م .
فيه « . . . فرسمنا بأن تكون جهتهم على
القديم مرعية على الدوام وذهمتهم محفوفة بذمة
. . . رعاية منا لسوالف العهود وغاية السوابق

من غير عدول عن معناه ولا خروج عن فحواه « .
وقد أشار السلطان سليمان المشرع في هذا المرسوم الى
المرسوم السلطاني الأول الصادر من والده السلطان
سليم من قبل ، كما أشار أيضا الى المراسيم والأوامر
الشريفة الصادرة الى الرهبان قديما من الخلفاء الراشدين
والملوك والسلاطين .

وبعد صدور هذا المرسوم بعامين أصدر السلطان
سليمان المشرع مرسوما آخر بتاريخ ١٦ رجب سنة
٩٣١ هـ / ١٩ مايو سنة ١٥٢٥ م ، يحمل نفس عبارات
تقديم المرسوم السابق يؤكد فيه من جديد ما أورده
المرسوم الأول ، وقد جاء فيه « . . . بأن يكونوا محميين
مرعيين على الدوام ودمتهم محفوظة بذمة الاسلام على
الحكم المرعى والقانون المرعى لايمسهم سوء ولاضرر
ولاتشويش ولا كدر داعون دولتنا القاهرة وثبات أعوام
سلطتنا الباهرة . . . » .

ولاشك أن هذين المرسومين يعطيان صورة واضحة
المعالم بما التزمت به الدولة العثمانية تجاه رعاياها من
أهل الذمة ، كما ينفيان اتهامات بعض غلاة التعصب
الديني من المؤرخين ، بأن الدولة العثمانية كانت تضطهد
أهل الذمة في مستهل حكمها لمصر ، ومما هو جدير
 بالذكر أن أهم ما يسترعى الانتباه في وثائق دير سسانت
كاترين تلك الالتماسات التي كان يبعث بها رهبان « طور
سينا » الى السلطات الحاكمة في مصر في طلب رعايتهم

وحمايتهم من المضايقات التي كانوا يتعرضون لها من العربان الذين يجاورونهم ، وكانت المراسيم تخرج من ديوان استنابول أو من ديوان مصر المحروسة بمنع التعرض للرهبان ، وكف الأذى عنهم وأن يقالوا نصيبهم من العناية والحماية والاعفاء من المغارم ، ومنع العربان من الدخول الى ديارهم والتشويش عليهم ، وبالا يتعرضوا لهم على الاطلاق ، وذلك كما جاء في المراسيم والتواقيع الشريفة التي بأيديهم . ولقد ذكرت مخطوطات دير سانت كاترين أنه بعد مجيء السلطان سليم الأول الى مصر في عام ١٥١٧م ذهب اليه رهبان الدير وعرضوا عليه « العهدة النبوية الشريفة » ففرح بها أكثر من تملكه لمدينة القاهرة .

ولقد ظهر في تاريخ الدولة العثمانية روايات عديدة مشكوك في صحتها وذلك بقصد النيل من سلاطينها والتقليل من شأنهم أمام رعاياهم المسلمين وغير المسلمين وتقرر احدى هذه الروايات أن السلطان سليمان المشرع كان شديد الايمان بالتنجيم ، وكان له منجم يهودى يستشير في كل أموره ، فسأله ذات مرة عما يمكن أن يعمل لتوطيد دعائم ملكه فأجابه اليهودى بأن النصارى في مصر وغيرها من بلاد الشرق يشكلون خطرا على ممتلكاته لأنهم قد يشورون عليه ارتكازا على الدول المسيحية المعادية له التي ستجد الفرصة مواتية لمحاربة الدولة العثمانية ، فصدق السلطان تلك التكهانات لساعته

وأراد أن يصدر الأمر بقتل النصاري في مختلف هذه البلاد ، ولكن الوزير بيروز باشا قال للسلطان « ان الملك من الله ولن أراد أن يعطيه فان فعلت هذا خربت مملكتك » فأعادت هذه الكلمات الصواب الى السلطان وأوقفته عن الايقاع بالأقباط وبأخوانهم من نصارى الشرق .

ولعل من أبلغ رد على تلك الاقربة التي حاول البعض أن يسيء بها الى السلطان سليمان خاصة فيما يتعلق بموقفه من النصارى - ما جاء فى رسالة هذا السلطان التي رد بها على رسالة « فرنسوا الأول » ملك فرنسا فى عام ٩٣٥هـ / ١٥٢٩م ، والتي يقول فيها : « ٠٠٠ فكل مكان فى أيدي النصارى يبقى لهم ولا أسمح لأحد فى مدة حكمى العادل أن يشوش راحتهم ، وماداموا تحت ظل حمايتى فأرخص لهم أن يمارسوا أمور دينهم وطقوسهم فى معابدهم بدون معارضة ٠٠٠ »

ولقد صور بعض المؤرخين بداية الحكم العثمانى لمصر فى صورة سيئة للغاية بالنسبة لأهل الذمة فقد ذكر ابن اياس فى حوادث شهر ذى الحجة ٩٢٣هـ / ديسمبر ١٥١٧م عند حديثه عن انتقال بعض الصناع الذين انتقاهم السلطان سليم الأول للسفر الى استانبول « ٠٠٠ وتوجه الى استانبول جماعة من طائفة اليهود والسمره ومن طائفة النصارى : يانوب المكاتب فى الخزائن الشريفة ، وأبو سعيد أمين الدولة ، ويوحنا الصغير ، ويوسف بن

هبول وشيخ الماكين السكندري وولده وآخرون من
النصارى واليهود ما يحضرتى أسماؤهم ٠٠٠٠ » ويعلق
ابن اياس على ذلك بقوله : « ٠٠٠٠ ففارقت الناس أوطانها
وأولادها وأهاليها وتغربوا الى بلد لم يطؤوها وخالطوا
أقواما غير جنسهم ، فلا حول ولا قوة الا بالله العلى
العظيم .

كما ذكرت بوتشر أن الاقباط فرحوا بدخول العثمانيين
الديار المصرية ، وانقاذهم من أيدي المماليك المظالمين ،
ولكن وجد بينهم قليل كان ينظر الى العواقب نظرا بعيدا
ويعرف أن التير العثمانى يتبعه ضغط أثقل مما هو حاصل
وقتئذ .

كذلك وجهت حملات تشهير ضد الدولة العثمانية
قادها فريق من المؤرخين والباحثين . وكانت من أولى
تلك الحملات ماذكروه عن السلطان سليم الأول من أنه
بعد أن فتح مصر عام ١٥١٧ أمر بترحيل أفواج كثيفة
العدد الى استانبول من صفوة العلماء المسلمين وغيرهم
من كبار الموظفين والتجار والصناع من حى خان الخليلي
وموظفى الحسابات الحكومية ورجال الأعمال وكانوا
يضمون عددا من المسيحيين من ذوى المهارات الخاصة .
وقد أظهر هؤلاء المؤرخون والباحثون الأسف الشديد عما
لحق مصر من تدهور فى الحياة الفكرية بترحيل ذلك
الرصيد البشرى المتميز والمتمايز ، وعما حل بالبلاد من
اضمحلال فى النشاط المهنى والحرفى وقد استعانوا فى

التدليل على رأيهم بما ذكره ابن اياس فى حوادث شهر شعبان سنة ٩٢٣ هـ / اغسطس ١٥١٧م حيث قال «تعطل فى مصر نحو خمسين صنعة ، وتعطلت منها أصحابها ولم تعمل فى أيامه فى مصر » • ويفالى البعض فى قوله بأن مظاهر حضارة مصر وتطورها قد انتقلا على يدهم الى استانبول وغيرها •

ولقد تصدى المؤرخ عبد العزيز الشناوى لتلك الحملة التى وجهها هؤلاء المتحاملون على السلطان سليم الأول ، فذكر بأن ترحيل هذه الثروة البشرية الى استانبول واقعة صحيحة لامراء فيها حيث ذكرها ابن اياس الذى كان معاصرا لأحداث الفتح العثمانى ، الا أن هؤلاء قد تلقفوا هذه الحقيقة دون تمحيص أو متابعة أو اغفال لما كتبه ابن اياس بعد ذلك فى هذا الموضوع بالذات ، وهو أن هذه الخبرات عادت الى مواقعها فى مصر واستأنفت نشاطها بعد ثلاثة أعوام فقط من رحيلها الى استانبول •

ومن الأهمية بمكان الإشارة الى طبيعة العلاقات التى كانت قائمة بين سلطات الحكم العثمانى وبين أهل الذمة فى مصر ، فقد تحددت أبعادها من خلال سياسة تلك السلطات التى لم تكن بالشكل الذى أرساه سليم الأول وسليمان المشرع ظالمة أو قاسية كما يظن بل كان هدفها الأساسى هو المحافظة على السيطرة العثمانية دون ادخال تغييرات جذرية على النظم المحلية • فلقد أقر التقسيم التقليدى للمجتمع الى مجموعات من الطوائف

الاجتماعية ، أهل سيف ، وأهل قلم ، وتجار وأرباب حرف وزراع وندميين مرعيين . وقد حددت مهام لكل فئة ووضعت الترتيبات اللازمة لضمان تنفيذ تلك المهام على الوجه الصحيح بحيث لايتدخل أى منها فى حقوق أو مهام الأخرى أو يتعدى عليها ، هذا الى جانب أن الدولة العثمانية بتمسكها الصارم بمبادئ الشريعة وتعاليمها كانت تتوخى تنظيم الحياة الدينية الخاصة لكل رعاياها فلقد كان رؤساء طوائف أهل الذمة بمثابة الوساطة بين سلطات الحكم العثماني ورعاياها من اليهود أو النصارى اذ اعتبرتهم الدولة موظفين رسميين بدليل تدخل السلطات أحيانا فى امر عزلهم أو تعيينهم كما كانت كل طائفة تختار رئيسها ليقوم بتنظيم العلاقة بينها وبين السلطة الحاكمة وتنظيم العلاقات بين أفراد الطائفة نفسها داخل اطار نظم الدولة العامة .

وعلى الرغم من أن السلطات الحاكمة كانت تحرص دائما على الالتزام بالعدالة تجاه أهل الذمة عملا بتعاليم الدين الاسلامى ، الا أنها فى بعض الأحيان كانت تمارس ضغوطا شتى عليهم ارضاء لعلماء الدين الاسلامى ذوى النفوذ الواسع آنذاك من جهة ومراعاة لمشاعر العامة من جهة أخرى . فبعد مضى أربع سنوات على الفتح العثمانى لمصر يروى ابن اياس فى حوادث شهر ذى القعدة سنة ٩٢٧ هـ / اكتوبر ١٥٢١م أنه لما انتصر السلطان سليم على الافرنج « وردت البشائر بذلك فأقيمت معالم

الزينة فى القاهرة سبعة أيام متوالية حيث أتى الى بيت قريب من بيت القاضى بشر ثلاثة مبشرين من النصرارى ليتفرجوا على الزينة فسكروا هناك سكرا فاحشا وتجاهروا بالمعاصى حتى خرجوا عن الحد فأرسل القاضى بشر ينهائهم عن ذلك فما سمعوا له كلاما وتزايد الحال منهم ، فجاء اليهم بنفسه وأغلظ عليهم فى القول وسبهم فسيبوه وأفحشوا فى السب له ، وسبوا دين الاسلام على ما قيل فأرسل القاضى بشر من قبض عليهم وتوجه بهم الى المدرسة الصالحية وحضر القضاة الأربعة وكان ذلك اليوم يوم الجمعة قبل الصلاة ، فلما حضر قاضى القضاة المالكى محى الدين الدميرى قامت عنده البينة بما وقع من النصرارى فى حق القاضى بششر الحنفى ، فتوقف القاضى المالكى فى قتل النصرارى ثم قال : يجب عليهم الحد والتعذير فانهم كانوا سكارى لاعتقول لهم . وكذلك قال بقية القضاة ، فلما سمع القاضى بشر بذلك اكبر على القضاة وأغلظ فى القول على القاضى المالكى ، واجتمع بالمدرسة الصالحية الجم الغفير من الأعوام (العامة) فهموا بأن يرجموا القضاة فى ذلك اليوم ، ٠٠٠٠ ثم أن بعض الانكشارية قبض على النصرارى وأخرجهم من المدرسة الصالحية فلما خرجوا بهم قطعوهم بالآطبار قطعاً ثم ان النصرانى الثالث أسلم وحماه بعض الانكشارية من القتل ، فلما قطعت النصرارى أجمع السواد الاعظم من العوام بباب المدرسة الصالحية وأخذوا رسيم النصرارى وأحرقوهم تحت شباك المدرسة الصالحية

وأطلقوا فيهم النار فأحرقوا وصاروا كالرماد فاضطربت
القاهرة في ذلك اليوم أشد الاضطراب حتى كادت تخرب
وقد أبدى ابن اياس استنكاره الشديد لسلوك العامة في
تلك الواقعة فقال « قصدوا العوام أن يرموا القضاة
وأحرقوهم بالنار بخير حاكم ولم يثبت عليهم في الشرع
قتل ، وفعل ذلك العوام بيدهم جهلا وعدوانا »

وقد كان الأساس الذي اعتمدت عليه السلطات
الحاكمة في علاقاتها بأهل الذمة هو تطبيق نصوص
الشريعة الإسلامية وأحكامها تجاههم . وتذكر وثائق
دير سانت كاترين العديد من الأحكام الشرعية الصادرة
لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ،
فلقد أشارت إحدى تلك الوثائق إلى حكم شرعي صدر
لصالح طوائف أهل الذمة حماية لأرواحهم وممتلكاتهم ،
بتاريخ ١٦ المحرم سنة ٩٢٨ هـ / ١٧ ديسمبر ١٥٢١ م بناء
على شكوى رفعها أولئك الرهبان ضد الوالي الذي كان
يسكن في بيت يملكونه ، وقد حصل للبيت ضرر شديد
من سكنى الوالي ، فأصدر قضاة المسلمين حكمهم الشرعي
الذي يقضى بخروج الوالي من البيت وتمكين الرهبان
منه ، وأن يدفع الوالي لهم كافة المتعلقات المالية .

كما يروي ابن اياس أيضا في حوادث شهر رجب
سنة ٩٢٨ هـ / مايو ١٥٢٢ م تلك الواقعة التي تبين مدى
التزام السلطات بتطبيق الشريعة الإسلامية في الخلافات
بين المسلمين وأهل الذمة . فقد ذكر « أن شخصا يهوديا

وقف الى القاضي صالح نائب قاضي العسكر وكتب
 قصة (شكوى) واشتكى فيها الأمير تنم أحد امراء
 الطيلخانات ناظر الدشيشة فأرسل خلفه القاضي صالح
 رسولا وانكشاريا فلما حضر الى المدرسة الصالحية
 فادعى اليهودى على الأمير تنم ، فأُنفق القاضي صالح
 اليهودى من الأمير تنم واستمر الأمير فى الترسيم حتى
 ارضى ذلك اليهودى .

وينقل الينا ابن اياس حادثا آخر يبرهن على أن العدالة
 فى مصر كانت تراعى دائما قبل السلطات فقد حدث فى
 شهر شوال ٩٢٨ هـ / اغسطس ١٥٢٢ م « أن جماعة من
 النصارى كانوا فى بيت عند جامع المقسى على الخليج
 يسكرون ، فلما قوى عليهم السكر تزايد عليهم الضجيج
 والتجاهر بالسكر ، وكان فى جامع المقسى ابن الشيخ
 محمد بن عنان مقيما به ، فتثقل عليه أمرهم ، فأرسل اليهم
 من ينهاهم عن ذلك فأغلظ عليهم فى القول وقال لهم : اما
 تستحوا من الشيخ ابن عنان ؟ فسبوا له الشيخ ابن عنان
 سبا قبيحا ، فطلع الشيخ الى ملك الأمراء (خاير بك)
 وشكا له من النصارى فأرسل ملك الأمراء بالقبض على
 النصارى فهربوا ، فقبضوا على واحد منهم ، فرسم ملك الأمراء
 بحرقه فلما رأى ذلك النصرانى عين الجد أسلم من خوفه
 من الحرق ، فألبسوه عمامة بيضاء فلما جرى ذلك خاف
 بقية النصارى على أنفسهم واختفوا عند الشيخ يونس
 النصرانى حتى تخمد هذه الواقعة عنهم .

ولعل ذلك الحادث يبرهن على أن المباشرين الأقباط الذين كان يمثلهم آنذاك المعلم يونس النصرانى لم يزالوا وقتئذ يتمتعون بنفوذ عظيم يمكنهم اذا مادعت الضرورة أن يدافعوا عن مصالح أبناء دينهم .

وكان هناك بعض الحكام العثمانيين يمارسون ضغوطا على طائفة زمنية بعينها ارضاء لنزعة شخصية من أجل الانتقام أو كسب المال ، من ذلك ماروته المصادر العربية واليهودية ، أنه فى عهد ولاية أحمد باشا المعروف بخاين (٩٣٠ - ٩٣١ هـ / ١٥٢٤ م) كان يتولى دار الضرب يهودى يدعى ابراهام دى كاسترو - عينه السلطان سليم الأول فى ذلك المنصب عام ١٥١٧ - ولقد كان دى كاستروسبيا فى مأساة قاسية تعرضت لها طائفة اليهود فى مصر من جانب أحمد باشا ، الذى كان ينزع الى الاستقلال عن الدولة العثمانية حيث خرج عن طاعتها وأظهر العصيان وجمع جمعا عظيما من أشقياء العرب والفلاحين وتحارب مع طائفة الانكشارية . وقد روى عنه أنه أعلن نفسه سلطانا على مصر فى ٦ ربيع الثانى ٩٣٠ هـ / ١٢ نوفمبر ١٥٢٤ م وجعل القضاة وابن الخليفة العباسى يبايعونه على ذلك وان اسمه قد ذكر أيضا فى الخطبة وقد أصدر أوامره الى دى كاسترو بصفته مديرا لدار الضرب أن يضرب النقود باسمه بدلا من اسم السلطان العثمانى ، الا أن دى - كاسترو - طلب من الباشا أن يكون ذلك الأمر رسميا ويمرسوم سسلطانى ،

وازاء ذلك غادر دى كاسترو القاهرة سرا وتوجهه الى
 استانبول لابلاغ السلطان سليمان المشرع بحقيقة الأوضاع
 السائدة فى مصر . وعندما علم أحمد باشا بذلك أدرك
 ماسوف يصيبه من فشل محاولته ، كما خشى من انتقام
 السلطان فصب جام غضبه على الطائفة اليهودية فى
 القاهرة فقام باعتقال أقارب دى كاسترو ومعارفه وأودعهم
 فى السجن وأباح للمماليك تحت قيادة أحد مساعديه نهب
 الحى اليهودى فى خان الخليلى بالقاهرة ، وفى نفس
 الوقت أصدر أوامره الى والى القاهرة بجلد جميع يهود
 المدينة ، كما أمر باحضار اثنى عشر من كبار رجال
 الطائفة اليهودية على الفور ، وفرض عليهم غرامة مالية
 كبيرة وهددهم فى حالة عدم دفعها باعدامهم هم وعائلاتهم
 وقام يهود القاهرة بجمع تلك الغرامة المالية وقدموها
 للباشا . ولقد استغل أحد مساعديه ذلك الموقف وطلب
 لنفسه من كبار اليهود أن يدفعوا له عشر تلك الغرامة ،
 وهددهم بالسجن واستئصال شأفة اليهود من كافة البلاد
 هم ومن يتبعهم ولم ينقذ اليهود من تلك المأساة التى
 تعرضوا لها الا هجوم مفاجئ قام به أعداء أحمد باشا
 وعلى رأسهم محمد بك الرومى ، أثناء وجود الباشا فى
 إحدى الحمامات ، وكان فى قلعة من جنوده فهرب الى
 القلعة وحينما علم بتزايد معارضيه وبخيانة بعض أتباعه
 الذين أغضبهم نبأ اعلان نفسه سلطانا - فر من القاهرة
 قاصدا الشرقية حيث لجأ الى الشيخ عبد الدايم بن بقر
 - أحد حلفائه العرب - وكان يأمل فى مساعدته ، الا أن

المعاصرة

أن الباشا

القليوبى

الى دير

المسيح ،

ولقد ذهب

على الرا

مشاعل :

المدينة تد

كله فى

فأصدر أو

ضربه و

جثمانه :

كنيسة ال

الكنسية

ولقد

القرن الس

العثمانية

ضد السل

سادت الب

على الولا

الحال ان

المصرى و

شارية التى أرسلها السلطان سليمان مع القوات

فى القاهرة اقتفت أثره حتى أدركوه وقتلوه فى ٢٩

١٦٣٠ هـ / ٦ ديسمبر ١٥٢٤ م ، وعلق رأسه على

ثم أرسلت الى السلطان العثمانى فى استنبول

ت أخرى قام محمد بك الرومى وأطلق سراح

حتجزين مع تقرير منحهم حق الحماية من أى

وقد كان لتلك الواقعة أبلغ الأثر فى نفوس أبناء

يهودية فى مصر لدرجة أنهم قاموا بتسجيل

كتبهم الدينية لكي يتذكروها دائما .

الرغم مما أشارت اليه بعض مؤلفات اليهود ،

بات الحاخامات الى أن يهود مصر - بعد حدوث

ة - لم يحظوا خلال العصر العثمانى الا بأمن

نسبى فانه يماكن القول بأن ماوقع يعتبر حادثا

نرضيته بعض الظروف ولايمكن بأى حال من

أن يعتبر تيارا عاما ساد علاقات الحكام

، بيهود مصر .

د أحد المخطوطات القبطية يذكر حادثة اضطهاد

الأحد ٣٠ هاتور سنة ١٢٩٨ للشهداء / ٦

١٥٨٠ م ، وفى عهد ولاية حسن باشا الخادم

(١٥٨٢) أدت الى وفاة أحد الرهبان النصارى

يب السلطات الحاكمة له ، ومما هو جدير

تلك الحادثة تضمنت وقائع خطيرة مبالغ فيها

بغير كما أنه لم يرد ذكرها فى المصانير العربية

المعاصرة مما يثير الشك حول صحتها . فقد زعم المخطوط أن الباشا العثماني أمر بالقبض على الراهب يوحنا القليوبي بدير الأنبا بشوى وأنه لم يكتف بمنعه من العودة الى دير بوادي النطرون بل أرغمه على انكار ألوهية المسيح ، وأن الراهب رفض رفضا باتا أن يعلق ذلك ، ولقد ذهب ذلك المخطوط في زعمه الى أن الحكم قد صدر على الراهب بغرس السكاكين الحادة في يديه ، وإيقاد مشاعل على كتفيه ووضع على جمل يطوف به شوارع المدينة تحيط به العامة والغوغاء ، فتحمل الراهب ذلك كله في صمت تام ويبدو أن هدوءه زاد الحاكم غضبا فأصدر أوامره بربط يوحنا على عود من الخشب ، وخلال ضربه وتعذيبه أسلم الروح . وفي اليوم التالي أنزلوا جثمانه عن الخشبة وسلموه للقبط الذين مضوا به الى كنيسة القديسة بمصر القديمة حيث أقاموا عليه المصلوات الكنسية .

ولقد اتسم العصر العثماني - منذ الربع الأخير من القرن السادس عشر بانسداد العديد من فتن الجند العثمانية وخاصة جند السباهية الذين رفعوا راية العصيان ضد السلطة الحاكمة بسبب الاضطرابات الاقتصادية التي سادت البلاد ولقد ازداد نفوذ هؤلاء الجند الى حد التعدي على الولاة العثمانيين أنفسهم وقتل بعضهم وبطبيعة الحال انعكس أثر ذلك على الرعايا من أبناء الشعب المصري وتذكر المصادر العربية المعاصرة العديد من تلك

الفتن التي كانت تتميز بالعنف والقسوة ضد الولاة العثمانيين من ناحية وضد السكان المحليين من ناحية أخرى ، ولاشك أن الذميين كان يلحق بهم من الأضرار والتضييق والقيود ما كان يلحق باخوانهم من المسلمين .
 فلقد حدث في شهر شوال ٩٧٧ هـ / أغسطس ١٥٨٩ م - على حد قول المصادر المعاصرة . ونادى مناد أن أولاد العرب لا يستخدمون ممالك بيضا ، وأن اليهود والنصارى لا يستخدمون جوارى ولا عبيدا والكشف عليهم بعد ثلاثة أيام » .

وكانت تلك الفتن تتميز أيضا بكثرة ضحاياها بازهاق أرواحها وسفك دماءها كما كانت ضحاياها على السواء من المسلمين والذميين ، فلقد روت المصادر المعاصرة عن تلك المذبحة التي نصبها الجند السبائية والتي راح ضحيتها كثير من الأبرياء ، وذلك أن كتحدا باشا ويدعى بهرام قد تعرض له الجند السبائية « . . . فعدوا عليه ووضعوا فيه السيوف وقتلوه وفعلوا بحسين الترجمان كذلك وقتلوا المعلم يوحنا النصراني النبلاوي المياشر وقطعوه قطعاً . . . »

ومن المرجح أن تلك الاضطهادات التي كان يتعرض لها سكان البلاد ومنهم أهل الذمة كانت تحدث دون أن يكون للسلطين العثمانيين دخل فيها ولا علم بها ، لأنهم كانوا دائما يوالون اظهر تسامحهم الديني ازاء أهل

الذمة دون انقطاع ، وكانت الوصايا الصادرة الى السلطات في مصر تركز على ذلك . فمن بين وثائق دير سانت كاترين فرمان للسلطان مصطفى الأول (١٦١٧ - ١٦١٨) الى السلطات الحاكمة في مصر صادر في الحادي عشر من شهر صفر سنة ١٠٢٧ هـ / ٢٨ يناير ١٦١٨ .

بناء على التماس المطران غفريل الرابع رئيس الطائفة - طائفة رهبان الدير - . وقد جاء في هذا الفرمان : « . . . لا يجوز لأحد المأمورين العسكريين ولا من رجال السلطة أن يتصدوا لرهبان أو قساوسة أو مستوطنين الديرين المذكورين حال سفرهم أو زيارتهم لبلاد الرومان والأناضول ومصر ودمشق وجهات البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود وسائر المدن والبلاد والقرى التي في الولايات الاسلامية أو عند تأدية طقوسهم الدينية . . . »

ولم تكن حركات العصيان والتمرد على السلطات الحاكمة مقصورة فقط على جند السباهية ، بل تعدت ذلك وشملت بعض فئات من الذميين ، فلقد روى عن حركة عصيان حدثت من جانب بعض المسيحيين في الاسكندرية عام ١٦٤٤ نتيجة ظلم الحكام العثمانيين . وترجع أسباب تلك الحركة الى ما كانت تعانيه البلاد من ويلات وباء الطاعون الذي جلب عليها من الدمار ما جعل الباشا العثماني مقصود باشا (١٦٤٢ - ١٦٤٤) يسعى الى اصلاح الأحوال وشده في القبض على اللصوص ، فقبض على كثيرين وقتل بعضا منهم وسجن بعضا آخر

فكان يقتص منهم بحسب ذنوبهم متخذاً الصرامة ديدناً
 فاستكنت الناس وطابت قلوبهم نوعاً وكان أغلب المسجونين
 من النصارى الأقباط الأوربيين . وبينما كان مقصود
 باشا مستمرا في خطة الإصلاح اعترضه وقوع حادثة في
 الاسكندرية في ٢٠ ذى القعدة ١٠٥٣ هـ / أواخر يناير
 ١٦٤٤ - روى تفاصيلها يوسف الملوانى حيث قال : « ان
 قبطانا عمر مركبا في البحر وأراد ان ينزلها البحر فجمع
 النصارى الذين في المراكب ، وحلوا جميع قيودهم فتم تنزيل
 الغليون الى البحر . وكانوا نحو الستماية نفر ، فخلوا
 الناس وهم في صلاة الجمعة فانفرد منهم ثلاثماية نفس
 وكسروا الترسخانة وأخذوا السلاح الذى فيها وفردوا
 قلاعهم وتوجهوا بعد أن نهبوا أسواق البلد الى ظهر البحر
 المالح ، ولما طلعت الناس من صلاة الجمعة فما وجدوا
 أحدا . كما ذكرت بوششر أن معظم المسجونين هرب عن
 طريق البحر أما الباقي فقد هرب الى داخل البلاد قبل أن
 يجتمع أحد من رجال السلطة لاتخاذ الاجراءات اللازمة
 ضدهم .

وكادت تلك الحادثة تؤدى الى انتقام المسلمين المقيمين
 فى الديار المصرية لو لم ينشغل بهم ويتجه نظرهم مع
 السلطات الحاكمة لما هو أشد وأعظم وهو تمرد العسكر
 وتأمرهم على عزل مقصود باشا بسبب مطالبه المالية ،
 فاندلعت المعارك فى القاهرة وانتهى الأمر بعزل مقصود
 باشا من ولايته .

ولم يكن من عادة الباشوات العثمانيين التدخل فى شئون اهل الذمة الا اذا طلب منهم ذلك وبناء على رغبة رجال الدين منهم . فلقد ذكرت المصادر القبطية انه حدث فى مستهل رئاسة البابا مرقس السادس (١٣٦٢/١٦٤٦م) شقاق بين ابناء الكنيسة القبطية بسبب قرار أصدره البابا للرهبان بوجوب اقامتهم فى اديرتهم ، وعدم خروجهم منها اطلاقا الا للضرورة القصوى ، ومثل ذلك القرار يتفق مع القواعد الرهبانية والقوانين الكنسية ولكن بعض الرهبان تمردوا على قرار البابا ، واندفعوا وراء رغبتهم فى الخروج متناسين تلك القواعد ولم يكتفوا بالتمرد والعصيان بل ذهبوا فى عام ١٦٤٦ الى الباشا العثمانى ايوب باشا (١٦٤٤ - ١٦٤٦م) وادعوا امامه بان البابا يضربهم ضربا مبرحا الى حد ان البعض منهم يموت من جرائه وازاء ذلك الادعاء امر الباشا بزج البابا فى السجن ، ولكن الراهب الذى تزعم حركة التمرد ويدعى « قدسى » عاد مرة اخرى الى الباشا وأقر امامه بان التهم التى وجهها هو وأعوانه الى البابا المرقسى لا أساس لها من الصحة وتوسل اليه أن يفرج عنه ، ولقد قبل الباشا أن يفرج عن البابا ولكنه فرض مقابل ذلك غرامة مالية ضخمة على اكابر النصارى .

ويعلق الرحالة الدومينيكانى فانسليب الذى زار مصر فى الفترة ما بين سنتى (١٦٧٢ - ١٦٧٣) على احوال طائفة الاقباط اليعاقبة فى مصر خلال القرن السابع عشر

بعبارات لاتخلو من مبالغة حيثما يقول بأن ما من طائفة من طوائف مصر غير الاسلامية كانت تعامل باضطهاد شديد غير اقباط مصر ، اذ كانوا معتبرين فى نظر الحكام العثمانيين « عكارة العالم » حتى أصبحت معاملتهم للأقباط أسوأ من معاملتهم ليهود مصر فكانوا يسيئون الى الاقباط ويعاملونهم حسب أهوائهم الفظيعة بينما يذكر أحد المؤرخين الأقباط بأن النصارى عاشوا فى مصر فى القرن السابع عشر فى هدوء واطمئنان ولم يلحق بالأقباط النصارى أية أضرار ، ولم يقع عليهم من الظلم والجور شئ يذكر .

ولقد انفرد القنصل الفرنسى فى مصر المسيو بنوادى ماييه (١٦٩٢ - ١٧٣٢م) بذكر واقعة - لم يرد لها ذكر فى مؤلفات المؤرخين المعاصرين - توضح الى أى حد بلغ تعذيب السلطات الحاكمة فى مصر لقس القنصلية الفرنسية فى القاهرة « كليمنت وكوليه » الذى ارتد عن المسيحية واعتنق الاسلام ، ثم عاد وارتد الى المسيحية مرة أخرى . فقد روى القنصل الفرنسى أن القس القنصل قد اتهم من جانب أبناء جلدته بسوء التصرف فى الأموال المخصصة للأعمال الخيرية والصدقات ، فعزم على أن يهرب ويلتجئ ل قوة السلطة الحاكمة فى القلعة حيث ابلغ السلطات عزمه على اعتناق الدين الاسلامى ، وكان ذلك فى ٢٣ ابريل سنة ١٧٠٣ . فكتب « المسيودى ماييه » خطابا لذلك القس شديد اللهجة ينصحه فيه بالرجوع الى

صوابه ويرجوه العودة الى حصن القنصلية الفرنسية
واكد له انه سيعاقب الذين سيقوه واتهموه واقتروا عليه
واستحلفه بكل عزيز ومقدس لديه ان يرجع قبل ان ينتهز
المسلمون فرصتهم ويحتفلوا باسلامه وقال له : ، يمكنك
ان تعتذر بانك كنت سكرانا في طلبك الاسلام وانك ماكنت
تعى ماتقول ، ، واقترح عليه ان يمكنه التدخل لتخليصه
من ايديهم اذا تمسك بذلك العذر : ولكن القس ر. على
القنصل الفرنسي جوابا وحيزا غير مقنع ، ويستتطرد
المسيو دى ماييه في سرد روايته فيذكر بأنه في يوم ٢٥
أبريل ١٧٠٢ أحضروا القس القنصلي أمام الباشا
العثماني أحمد قره محمد - شا الذي سأله اذا اراد ان
يكون كما كان نصرانيا ويذهب المسيو دى ماييه الى ان
المسلمين ماكانوا ليسمحوا لثقه ان يرجع عن عزمه
فأمسكوه في ٢٨ منه وختنوه بالقوة وأوجدوه في غرف
مفروشة بالرياش الفاخر وعينوا العبيد لحراسته وخدمته
واكدوا له أنهم سيزوجونه بأجمل النساء ولكنه لم يقبل
ذلك ، ولما رأوا أنه ألقى بالعمامة التي اتوا بها اليه على
الأرض بكل عنف وظل مصمما على الرجوع عن اسلامه
أخذوه وضربوه ضربا مبرحا حتى صار اقرب الى الموت
منه الى الحياة ، ثم طرحوه في السجن .

ويذكر المسيو دى ماييه أنه بذل كل مساعيه من أجل
انقاذ القس القنصلي من أيدي المسلمين ولكنه لم يفلح
وفي ٢٨ مايو وصله خطاب من ذلك القس يرجوه فيه ان

يتركه لمصيره حتى يكفر عن خطيئته بالاستشهاد • ويزعم
المسيو دى ماييه فى روايته أن أحد كبار المسلمين المتعصبين
اقترح وجوب تقطيع ذلك القس اربا وأن يفصل عنه أعضاؤه
مثل يديه ورجليه ، وهكذا يعذب حتى الموت • ويختم
المسيو دى ماييه روايته بقوله انه فى ١٧ مايو ١٧٠٣
قطعوا رأس القس وسلموا جثته اليه فدفنوها باحترام فى
مقبرة الخندق •

ويعلق المسيو دى ماييه على تلك الحادثة بقوله بأن
الاوربيين آنذاك كانت قد قويت شوكتهم فى البلاد وأصبحوا
لايسمحون لأحد أن يعمل مثل هذا الصنيع مع أحد أبناء
جنسهم ولولا خوف الباشا العثمانى من غضب عامة
المسلمين وثورتهم عليه لعفا عنه ، ثم يذكر القنصل
الفرنسى أنه بهذه المناسبة وصلتة تعزيات حارة واشترك
معه فى الحزن كل رجال الكنيسة اليونانية والقبطية •
وقد أمرت الكنيستان شعبيهما بالصوم ثلاثة أيام تكريما
لذلك الشهيد •

وفى مستهل القرن الثامن عشر كانت الصراعات
العسكرية على أشدها ، وأمر البلاد بيد الأمراء المماليك
الذين ازداد نفوذهم على نفوذ الباشوات العثمانيين حتى
أصبح عزل هؤلاء الباشوات يتم فى معظم الأحوال بيد
هؤلاء الأمراء • وكان الأمراء المماليك منقسمين الى
جماعتين متصارعتين على الحكم هما الفقارية والقاسمية

حتى أصبح تاريخ مصر السياسى فى مستهل هذا القرن عبارة عن صراع مستمر بين هاتين الجماعتين ، فكانت الحروب لا تنقطع بينهما وكانت لها أبلغ التأثير فى سوء الأحوال الاقتصادية ، كما كانت تتسبب فى قتل العدد الكبير من الناس ، وكانت القرى والمدن التى يكثر بها النصارى معرضة فى معظم الأحيان للسلب والنهب والخراب . ولقد أفاضت المصادر التاريخية المعاصرة فى الحديث عن تلك الفتن والحروب التى حاقت بالبلاد نتيجة هذه الصراعات . فقد حدث فى عام ١٧١٠م أن اندلعت الحرب بين الفريقين ، واضطرت الفقارية الى استدعاء بعض قبائل البدو والعربان للاستعانة بهم فى دعم سلطتهم وانتشر هؤلاء البدو فى أنحاء المدينة وصاروا يسرقون كل ما تصل اليه أيديهم . ولم تقتصر أضرار هؤلاء البدو على القاهرة بل تعدتها آنذاك الى المضواحي وإلى كل قرية ، ولقد انتهزوا تلك الفرصة وهجموا على مدينة اخميم فى الوجه القبلى فأحالوها الى خراب تام وقتلوا معظم سكانها وكان أغلبهم من النصارى ، وكانت كل مدينة أغلب سكانها من النصارى معرضة أثناء تلك الفتن للخراب أكثر من غيرها .

ولعل أبرز تلك الفتن التى تعرضت لها البلاد فى مطلع القرن الثامن عشر كانت فتنة افرنج أحمد فى عام ١٧١١ - وكان جبارا عنيدا ولذلك كانت فتنته عظيمة نجمت عنها حروب طويلة بين طوائف المماليك الفقارية والقاسمية ،

ولقد بلغت تلك الفتنة من شدتها أن أقفلت الأسواق وبطل البيع والشراء وظلت القاصرة سبعة أيام والأسواق فيها مغلقة والمدافع تتراشق بين المتحاربين ، واحترقت بيوت كثيرة فى نواحي الرميّة والصليبة والمظفر ونهبت بيوت الكثيرين من الأحرار ، وبالاختصار كانت شدة عزيمة وضيقة وثقيلة على كل الناس وخصوصا الفقراء وكانوا يشربون من مياه الآبار لانقطاع الطرق واختفاء السقاين فهم لم يقدروا على التوجه لنقل المياه من بولاق . ولقد أوردت المخطوطات القبطية أخبار تلك الفتنة فذكرت بأن القبط لم يصابوا بأذى فى هذه الفتنة وقد جاء فيها « . . . وبعد السبعة أيام أراد الله تعالى أن يفرج عن العباد . . فاطمأنت الرعية ولم تحصل أذى لأحد من النصارى . . »

ومما لاشك فيه أن تلك الفتن كانت كفيّلة بفساد الأحوال واختلال النظام والأمن ، وهذا — على حد قول المصادر القبطية — جعل الأقباط يلجأون الى الوجه القبلى حيث عرب الهوارة الذين انتموا اليهم فأدخلوهم فى ذمتهم وحماهم ، فصار القبطى يخاطب العربى المنتمى اليه « ببديوى » والعربى يسمى القبطى الذى تحت حمايته « بنصرانى » وهكذا كانت عيشتهم فى تلك الفترة راضية نوعا لا يكرها إلا الحوادث والزوايا التى كانت تطرأ أحيانا بسبب اختلال الأحوال العامة .

وعلى الرغم من بعض مظاهر الاضطهاد التى حاقت

بأهل الذمة في مستهل القرن الثامن عشر كان هناك بعض الرحالة الاوربيين الذين زاروا مصر في تلك الفترة قد أشادوا بالتسامح الدينى للسلطات الحاكمة ازاء أهل الذمة فقد كتب الأب اليسوعى والرحالة الفرنسى ديرونا الذى زار مصر من (١٧١٠ - ١٧١١ م) كتب يقول فى رسالة بعث بها الى الأب اليسوعى فليربو فى فرنسا مؤرخة فى ٢٠ يوليو ١٧١١ أن « مصر هى البلد الوحيد فى الامبراطورية الاسلامية الذى تقام فيه شعائر الدين المسيحى بحرية أكثر من أى بلد آخر ولهذا السبب فان عددا كبيرا من نصارى البلاد الأخرى يلجأون اليها »

وفى وسط تلك المحن والخطوب والحروب والفتن والانقسامات وقع حادث ان دل على شىء فانما يدل على مدى التزام العلماء المسلمين بتنفيذ الشريعة وتطبيق احكامها فى كل الأمور ومنها مايتعلق بغير المسلمين فاذا قصر بعض الناس أو انحرف أو جار وتعدى وجد من العلماء المسلمين من يرده الى الحق ويأمره بالمعروف وينهاه عن المنكر ويقف بجانب المظلوم للمعتدى عليه ولو كان مخالفا فى الدين . وليس أدل على ذلك من أن علماء المسلمين وقفوا الى جانب بطريك الاقباط ضد السلطة الحاكمة فى عام ١٧١٨ م لتأكيد سلطانه على أبناء طائفته حينما نشب النزاع بينه وبينهم حول اتباع القاعليسم الدينية . وهذا الحادث لم تسجله المصادر العربية المعاصرة لكنه ورد فى أحد المصادر القبطية ويتلخص الحادث فى أن بطريك

الاقباط في ذلك الوقت بطرس السادس (١٧١٨-١٧٢٦ م) كان شديداً على شعبه في مراعاة الامور الدينية طلباً في منعهم مما تنهى عنه التعاليم والاوامر الانجيلية وبخاصة في أمور الزواج والطلاق ، ولجأ البطريرك الى كبير الامراء آنذاك اسماعيل بن ايواظ ليساعده في القضاء على ظاهرة الطلاق التي تنشب بين أبناء طائفته ولكن لم يلبث ان حدث نزاع شديد بين البطريرك وبين اسماعيل ابن ايواظ بسبب تشدد البطريرك وصلاحيته في هذا الامر وقد ناصر اسماعيل بن ايواظ كثيراً من أهل الرأي والمكانة ثم عرض النزاع على العلماء المسلمين فأفتوا بحق بطرس السادس فيما يطلب ونصروه على اسماعيل بن ايواظ ، وكان ابن ايواظ رجلاً عادلاً حكيماً فرضى بحكم العلماء المسلمين واستصدر فرماناً بناءً على فتواهم بأن البطريرك هو المقرر على أصول مذهبه دون غيره وليس لأحد أن يعارضه في أحكامه .

ولقد اشار الجبرتي في كتاباته الى أن الذميين - وعلى وجه الخصوص بعض النصارى منهم - قد تمتعوا في عهد علي بك الكبير (١٧٦٤ - ١٧٧٢ م) بمكانة عالية ومراكز مرموقة في أجهزة الحكومة وذلك بفضل ما قدموه من خدمات في ضبط الحسابات ومن تسيير الدفعة للأعمال في مختلف الدواوين .

ومن الامور التي افاض الجبرتي في الحديث عنها

والتي كانت تمثل فى بعض الأحيان احدى الظواهر المميزة فى العلاقة بين سلطات الحاكم وأهل الذمة ماكانت تمارسه هذه السلطات من ضغوط واضطهادات كانت تشمل أهل الذمة جميعا . وكان مبعث ذلك خروج الذميين عن مألوف الشرع والقانون الملزمين بهما فى حياتهم اليومية كالتجمل باللباس والقائق فى المأكل وركوب الخيل واتخاذ الخدم المسلمين وشراء العبيد والجوارى فضلا عما كان يثار من شكوك حول ثراء بعضهم المفاجيء واكتناز الثروات المضخمة والأموال الطائلة وماكانوا يظهرونه من تعصب لأخوانهم الذميين والحاق الأذى بالمسلمين . من ذلك ماحدث أبان حملة القبطان حسن باشا الجزائرى (١٧٨٦ - ١٧٨٧ م) - تلك الحملة التى ظن جميع المؤرخين المعاصرين منهم والمحدثين أنها أرسلت من قبل الدولة العثمانية من أجل استعادة سلطة الباب العالى الفعلية على مصر وكسر شوكة كل من ابراهيم بك ومراد بك اللذين طغيا فى البلاد الا أن الحقيقة الفعلية التى غفل عنها أولئك المؤرخون - هى أنه كان من بين أهدافها الرئيسية استعادة جميع الأموال التى نهبت وسلبت من الخزانة المصرية بواسطة البكوات المماليك ، بل أيضا . . بيد القائمين على الادارة المالية من الذميين ولعل ذلك يفسر السر من وراء اضطهاد حسن باشا للمعلم ابراهيم جوهرى - كبير كتاب المالية المصرية - وعائلته والمعلم واصف - رئيس حسابات الديار المصرية - حيث صادر

الهما وأملاكهما • هذا الى جانب اتباعه لسياسة فرض
إمات المالية الباهظة على كل ما يشتم فيه رائحة
يانة أو الثراء الفاحش وخاصة من الذميين •

ولقد كان من أهداف تلك الحملة أيضا تطبيق حدود
رع الاسلامى على أهل الذمة • وهذا يفسر لنا سر
مدار الأوامر بمنع النصارى واليهود من ركوب الخيل
ستخدام المسلمين وشراء الجوارى والعبيد ومن كان
به شىء من ذلك يبيعه أو يعتقه وأن يعودوا الى شدة
نار والزنوط ، كما صدرت الأوامر أيضا بالألا يتسمى
بمنهم بأسماء الانبياء أو الرسل المذكورين فى التوراة
ونجيل كإبراهيم وموسى وعيسى ويوسف واسحق وكل
يكون اسمه كذلك يلزم تغييره فى الحال ، فغير
نارى واليهود - الذين لهم معاملة مع المسلمين -
مأهم بأخرى ، ومنذ ذلك الحين صار الذميين يسمون
بهم أمام المسلمين الذين يعاشرونهم ويعاملونهم
مأ ويعرفون فيما بينهم بأسماء أخرى ، وقد لجأ البعض
م ازاء ذلك الى اتخاذ أسماء والمقاب تركية •

وفى خطاب بعث به المعلم إبراهيم جوهرى الى
مامصة والقساوسة والرهبان وسائر الجمع المقدس
ديرة الأربعة بواى النطرون ، أوضح فيه مدى مالحق
قبساط من عنت واضطهاد أبان حملة حسن باشا
أسببته لهم من شدة وضيق • وقد جاء فيه : « ...
ج شعب كبير على كامل المسيحيين وأتعبوا على سائر

المؤمنين مصاعب يطول شرحها لقدسكم حتى وقع البحث على كامل رزق الأديرة القديمة والجديدة ، وبلغنا مراد المكرهين في تعطيل معاش الفقراء والمساكين وهكذا كنا نسأل الجماعات من النصارى من كامل الطوائف ولكن نحن لنا أمان شديدة من يتخلى عنا القيام ولايتترك شعبه يسلم في يد أعدائه .. » وقد ختم خطابه بقوله « .. في هذا الوقت ضيق عظيم على جماعة النصارى وخاصة جماعة الكنائس فلا تبطلوا الصلاة ولا تفطروا يوما واحدا حتى يحضركم منا جواب اطمئنان » .

ولقد أوضحت وثائق الكنيسة القبطية مدى التزام السلاطين العثمانيين - في أواخر القرن الثامن عشر - بمبادئ الشريعة الإسلامية ، والدفاع عن حقوق أهل الذمة ودفع التعديات والمظالم عنهم ، فعندما كانت تبلغهم أخبار اضطهادهم كانوا يسارعون بإصدار الفرائدات إلى الحكام بوقف تلك التعديات والمظالم على الفور لأنها مخالفة للشريعة الشريفة ، فلقد حدث عندما وقعت بعض التعديات والمظالم على الأقباط المستوطنين بالقدس من قبل السلطات الحاكمة أسرع بعض كبار رجال الطائفة في القاهرة برفع شكاياتهم إلى السلطان العثماني سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧م) الذي أصدر على الفور فرمانا في أول ربيع الآخر ١٢٠٨ هـ / ٦ نوفمبر ١٧٩٣م بوقف تلك التعديات والمظالم . وقد جاء في هذا فرمان : « .. ان السكان المستوطنين بالقدس الشريف من طائفة القبط أهل الذمة

من المسيحيين يؤدون الى الأمور جميع التكاليف الخاصة بهم بموجب أوامري وبموجب الفتر على التمسام بدور قصور ولم يكن سببا يؤدي الى تحملهم التكاليف الشاقا وسائر البدع والمظالم المحدثه وبذلك يصير التعدي عليها وأذيتهم فعند ذلك تقدم من الطائفة المذكورة وأنها عز ذلك واسترحموا ٠٠ وقد كان صدر أمرى الشريف بمنز المظالم والتعديات الظاهرة والمنافية لأمرى الهمايوني والقانون وخلاف الشرع الشريف فيلزم العمل بموجب كارادتي بالأمر الشريف ٠٠٠ « ٠

وعلى الرغم مما حاق أهل الذمة من صور وأشكال الاضطهادات على يد بعض الحكام فان ذلك لايمكن ان يقاس بأى حال من الاحوال بما تعرض له المسلمون واليهود فى بلاد الأندلس وسجله التاريخ من قسوة واضطهاد وتعذيب وتنكيل وتشريد وتقتيل وابادة جماعيا على يد المسيحيين الأسباب حينما قدر لهم الانتصار على العرب المسلمين ٠ ولكن مع ذلك فاننا لاننكر أن هناك حكاما ظلموا أهل الذمة وشددوا عليهم الا أن مثل ذلك يعتبر شذوذا عن القاعدة العامة فى التسامح الدينى ما غير المسلمين ، وفى كثير من الأحيان نجد أن هؤلاء الحكام كانوا يظلمون المسلمين قبل اليهود والنصارى ، فالظالم لايقف ظلمه عند حد ، بل ان كثيرا من أمثال أولئك الحكام كان يرفق بأهل الذمة رعاية ذمتهم على حين يقسو على أهل ملته من المسلمين ، حتى اننا وجدنا الشيعية

الدردير مفتى المالكية وشيخ علماء عصره في النصف
الثاني من القرن الثامن عشر يذكر عن أمراء زمانه أنهم
أعزوا أهل الذمة ورفعوهم على المسلمين حتى انه يقول :
« ويا ليت المسلمين عندهم معشار أهل الذمة وترى المسلمين
كثيرا ما يقولون : يا ليت الأمراء يضربون علينا الجزية
كالنصارى واليهود ويتركوننا بعد ذلك كما تركوهم »
« وسيعلم الذين ظلموا أى منقلب ينقلبون » .

سياسة الدولة المالية تجاه أهل الذمة في مصر

(١) الجزية :

تعتبر الجزية أحد الشروط الواردة في الشريعة الإسلامية لصحة عقد الذمة ، وقد التزمت الدولة العثمانية بتطبيق ذلك الشرط شأنها في ذلك شأن الدول السابقة التي حكمت مصر ، وقد أخذت الدولة في التطبيق بالتفسير الحنفى حيث ورد بشأن الجزية أنه « اذا وضعت بقرض أو صلح لا تغير ، وان فتحت بلدة عنوة وأقر أهلها عليها توضع على الظاهر الغنى في السنة ثمانية وأربعون درهما ، وعلى المتوسط نصفها ، وعلى الفقير القادر على الكسب ربعها ، وتوضع على كتابى ومجوسى ووثنى عجمى لا عربى ولا على مرتد فلا يقبل منهما الا الاسلام أو السيف وتسترق أنثاها وطفلها ولا جزية على صلبى وامرأة ومملوك ومكاتب وشيخ كبير وزمن وأعمى ومقعّد وفقير لا يكسب وراهب لا يخالط *

أما عن أوجه انفاق الضريبة (الجزية) فلقد حددها تفسير الحنفية « فى مصالح المسلمين كسد الثغور وبقاء القناطر والجسور وكفاية العلماء والمدرسين والمفتين

والقضاة والعمال والمقاتلة وذرايرهم ومن مات فى نصف
السنة حرم من العطاء » .

أخذت الدولة العثمانية - منذ بداية حكمها لمصر -
بالنظام الذى كان متبعاً فى دولة المماليك فيما يختص
بتحصيل وانفاق ضريبة الجزية التى كانت تعرف وقتذاك
باسم « الجوالى » . وقد ظل هذا النظام قائماً حتى أوائل
عام ١٥٢٥ م عندما وصل الصدر الأعظم ابراهيم باشا
الشهير بالاسكندرلى ، عندئذ أصبحت ضريبة الجوالى
مقاطعة قائمة بذاتها أطلق عليها « وجاق الجوالى » وكان
المتولى أمر تحصيلها وانفاقها يعرف باسم « أمين
الجوالى » .

وكان الاعتبار الذى أخذت به الدولة العثمانية - كما
ورد فى الشريعة الاسلامية - بالنسبة لأولئك الذين وقع
عليهم عبء ضريبة الجوالى ، الا ينظر فقط الى قدرتهم
على الدفع بل أيضاً ينظر الى القدر الذى يمكن أن يسناهم
به الفرد فى هذا الشأن ، ولهذا فقد قسموا الى فئات
ثلاث : غنى ، متوسط ، وفقير . وعلى حسب ماجرى عاب
العرف كان أصحاب الممتلكات والصرافون وكافة التجار
من الفئة الغنية وأصحاب الحرف الصناعية كالاسكافى
مثلاً من الفئة الفقيرة ، وماعدا ذلك من الفئة المتوسطة ،
كذلك تقرر المعايير التى يدفعها أفراد كل فئة طبقاً لما
حدده الشريعة ، فالغنى عليه أن يدفع ٤٨ درهما فضة
والمتوسط ٢٤ درهما فضة والفقير ١٢ درهما فضة .

وقد روعى تغيير قيمة العملة لذلك تقرر أن تدفع
الفئات الثلاث على التوالى ٤ ، ٢ ، ١ ، جنيه ذهبى
(نقد) يعرف بالشريفى - الذى كان يساوى فى بداية
العصر العثمانى ١٢ نصف فضة . كما حددت أوجهه
صرف ضريبة الجزية - على حد قول أحمد شلبى - « على
العلماء والفقراء والايتم والأرامل » .

ولقد ذكر ستاتفورد شو - أن الصدر الأعظم ابراهيم
باشا منذ وصوله مصر ، وضع جدولا منفصلا للنظام
الذى يجب أن يتبع فى ايراد وانفاق أموال الجزية ومن
الشروط الواردة فى ذلك النظام ألا يستخدم دخل الجزية
فى نفقات كنسية ومنها أيضا أنه فى السنة التى تحقق
زيادة فى الايراد لاتضاف تلك الزيادة الى المخزانة بل
تترك جانبا لاستخدامها فى النفقات والمصاريف فى
السنوات التى تقل فيها متحصلات الجزية عن المعتاد .
وفى دراسة أعدها شوقى فى هذا الشأن أن أوضح من خلالها
أنه حدث بالفعل أن المتحصلات خلال النصف الثانى من
القرن السادس عشر كانت تقل عن المعدل المعتاد لنفقات
تحصيل الجوالى وأن العجز فى الايراد كان يعوض من
الخزينة السلطانية ، كما أوضح أن العجز فى سنة ٩٦٤هـ
/ ١٥٥٦ - ١٥٥٧ م بلغ ١٩٤٠٢٢ بارة وفى عسّام
٩٦٥ هـ / ١٥٥٨ م كان العجز ٢٢٧٧٢٠ بسارة بينما
بلغ العجز عام ٩٧٨هـ / ١٥٧٠ - ١٥٧١ م حوالى ٢٢٦٠٠٠
بارة .

وفى خلال القرن السابع عشر أصبحت مقاطعة الجوالى فى حيازة التزام أمراء مصر - كما هو متبع فى معظم المقاطعات المدنية والريفية الأخرى * ولقد أدى هذا النظام الى فقدان السلطات الدينية فى كل ملة جزءا من ادارتها اذ كانت عملية الجباية فى بادىء الأمر من اختصاصها * فقد ورد فى احدى وثائق المحكمة الشرعية مايفيد أن البطريرك القبطى يؤانس الرابع (١٧١ - ١٥٨٦ م) كان ملزما بجزية النصارى الأقباط كذلك كان أمين الجوالى الذى أصبح فى الحقيقة هو الملتزم بدفع مبلغ ثابت سنويا الى « مال الجوالى » والى « مال كشوفية كبير » و « كشوفية صغير » وكان يستبقى الفائض من الجباية لصالحه اذا ما بلغت الحد الأعلى من المقرر لها ، وكان المتبع أن يسند أمين الجوالى مهمة الجباية فى المناطق الريفية الى حكامها على أن يلتزموا بتسليمه مبلغا ثابتا كل سنة ، وفى نفس الوقت يحتفظون لأنفسهم بما يعود عليهم بالمنفع والفائدة وحيث ان أمين الجوالى يدير جابية الجزية مباشرة فى المدن الا أنه فى الاسكندرية ودمياط والسويس كانت من اختصاص قائمقام القبطان فى تلك الموانىء *

ويستفاد من سجلات المحكمة الشرعية - المودعة فى دار الوثائق القومية بالقلعة أنه كانت هناك ادارة مالية تابعة للخزانة السلطانية خاصة بالأموال التى تدفع بواسطة أمين الجوالى ، وهذه الادارة تحتفظ بسجلات

الجزية المفروضة على الذميين - وكان يطلق عليها « دفاتر بيان أوراق الجزية » ويتم تسجيل الإيرادات والمصروفات بمعرفة كتبة يعرف الواحد منهم باسم « جوالى افندى » .

ولقد أوضح أحمد شلبى أنه فى الربع الاخير من القرن السابع عشر كان مفروضا على الذميين جميعا دفع جزية موحدة مقدارها ١٢٠ بارة كان يتولى جبايتها جباة يعرفون باسم « الحشار » وكان هؤلاء يتركون للممول بعد سداد الضريبة - تذكرة من الورق الملون حاملة خاتم رئيسهم وحاوية اسم الذمى وبلدته ومديريته وسكنه وسنه وتاريخ اليوم والشهر والسنة التى سدد ضريبتها وكان على الذميين حمل تلك الورقة بصفة دائمة ليقدموها الى رجال الالتزام وقت المطالبة لأنها كانت تقوم مقام اتصال السداد .

ويبدو أن نظام تحصيل وانفاق الجزية وقتئذ قد اختلط أمره على الرحالة الدومينيكانى فانسليب الذى زار مصر بين سنتى ١٦٧٢ ، ١٦٧٣م - فقد ذكر أن الذميين لم يكونوا ملزمين بدفع ضريبة الجزية للخزينة السلطانية مباشرة وأن البعض منهم يدفعها للمساجد والبعض يدفعها للشيخ البكرى - لكونه سليل أبى بكر الصديق - بينما يدفعها فريق ثالث لبعض العظماء الذين يطلق عليهم لقب « السادات » . كما ذهب فانسليب الى أن ضريبة الجزية كانت مختلفة القيمة فى الكفور والنواحي تبعا لنسبة الذميين القاطنين بها ، وأن الملتزم كان يحددها ، فكان

- فى العادة يطالب الفقراء بأقل مما يطالب به الأغنياء .
- وعلى حد قوله - كانت ضريبة فيها شىء من العدالة .

وفى عام ١١٠٦ هـ / ١٦٩٤م وضع المصدر الأعظم محمد زاد باشا نظاما جديدا لجباية الجزية فى الدولة العثمانية ، ويقضى ذلك النظام بأن ترفع يد الملتزمين من المقاطعات المختصة بتحصيل ضريبة الجزية ومنحها لأولئك المعينين من قبل الادارة المركزية لديوان الجزية فى مدينة ادرنه ، وعلى هذا النحو تصبح الجبايات فى الدولة تجبى عن طريق متخصصين يعرف الواحد منهم باسم « ملتزم الجوالى » أو « جزية دار » / مأمور تحصيل . وهؤلاء يرسلون الى الولايات بالدولة عن طريق « ديوان الجزية » كأمناء مكلفين بأن يسلموا اليه ماتحصل من الجزية كاملة بعد عودتهم نظير مرتب ثابت .

ولقد قسم أهل الذمة - طبقا لهذا النظام - الى ثلاث فئات عند دفعهم ضريبة الجزية تبعا لمقدرتهم على الدفع ، فأولئك الذين يعتبرون أغنياء كانوا فى الفئة العليا (على) وعلى كل فرد من تلك الفئة دفع أربع قطع ذهبية كل سنة ، وأولئك الذين يعتبرون متوسطى الحال كانوا فى الفئة الوسطى (أوسط) بدفع الواحد منهم قطعتين ذهبيا سنويا ، والباقي كانوا فى الفئة الدنيا (أدنى) وعلى الفرد منها دفع قطعة ذهبية واحدة كل سنة .

ويقضى هذا النظام باجراء مسح شامل لجميع الذميين فى كل اقليم ، وتحديد عدد أشخاص كل فئة سنويا

وعلى الرغم من تحديد أعداد كل فئة إلا أن ذلك كان عرضة لأن يتغير في السنة التالية - كما يقضى هذا النظام أيضا بأن يقوم ديوان الجزية بإصدار أوراق الجزية « تذاكر أو بطاقات » كل سنة هجرية بحيث يطابق أعداد كل فئة من الفئات الثلاث ، وترسل الأوراق في صورة الى جميع قضاة الأقاليم في ولايات الدولة التي تخضع لضريبة الجزية ، وتقضى التعليمات بالألا تفض هذه الصور الا في أول أيام السنة الجديدة في شهر المحرم في المحاكم الشرعية بتلك الأقاليم . ومن الأمور التي تتميز بها أوراق الجزية أنه مؤشر عليها بالأحرف الاولى ومسجلة ومدموغة في الادارة المالية بالقسم الثامن بخزانة الحكومة المعروفة باسم « جزية محاسبة سى » أو محاسبو الجزية . ويوجد على كل ورقة السنة واسم الدفتر دار واسم الجزية دار وختمه وختم اثنين من الشهود اللذين يصحبانه كمساعدين له واسم المقاطعة وبيان الفئة وكانت ألوان الأوراق كالآتى : حمراء للفئة العليا ، وبيضاء للفئة الوسطى وصفراء للفئة الدنيا . وكان على الجزية دار طبقا لذلك النظام أن يقوم بتسليم تلك الأوراق الى الممولين بعد أن يسجل أسماءهم وبياناتهم إذ أن تلك الأوراق تشكل بالنسبة لهم نوعا من الحماية . فلم يكن لهم أى حق في حماية السلطان اذا أهملوا الاحتفاظ بها .

وقد روعى في ذلك النظام ألا يترك ذمى بدون أعداد ورقة سداد له في أى مكان وتقضى التعليمات بمنع الأشخاص

القادرين على دفع الجزية من مغادرة بيوتهم خشية فرارهم وذلك قبل بدء عملية التحصيل كما يوقف أى زمسى فى الطريق ويطلب منه ابراز الورقة الدالة على سداد ضريبة الجزية .

وكان أول تطبيق لذلك النظام فى الأناضول وروم ايلي فى عام ١١٠٧هـ / ١٦٩٥م - ١٦٩٦م ، وفى السنة التالية أجرى تطبيقه فى سوريا ومعظم اجزاء من العراق ولقد كان لوفاة الصدر الاعظم محمد زاد باشا وكثرة المشاكل الداخلية والخارجية التى تعرضت لها الدولة العثمانية وقتذاك أن تأجل تطبيق ذلك النظام فى مصر الى عهد السلطان محمد الأول (١٧٣٠ - ١٧٥٤) . فقد أصدر الباب العالى فى ربيع أول سنة ١١٤٧هـ / اغسطس ١٧٣٤م ثلاثة فرمانات الى السلطة الحاكمة فى مصر بخصوص تنظيم ضريبة الجوالى . يقضى الفرمان الأول بأن يؤخذ التزام الجوالسى من الملتزمين الممالك ويعطى فى امانة الباشا العثمانى وأن تتولى الجوالى أو الجزية دار ماسياتى سنويا من قبل ديوان الجزية فى ادرنه لترتيب وتسوية المتحصلات الفعلية للجزية . ويقضى الفرمان الثانى بتقسيم النصارى واليهود الى ثلاث فئات يدفع الشخص من الفئة العليا (عالى) ٤٠٠ بارة ومن الفئة الوسطى (اوسط) ٢٠٠ بارة ومن الفئة الدنيا (ادنى) ١٠٠ بارة . اما الفرمان الثالث فيقضى بأن يتولى الجزية دار بعد ان يتم تسوية حسابات الجزية بعد الجباية تنظيم حساباته مع ديوان الروزنامه .

ويستفاد مما أورده أحمد شلبي أن النظام الجديد لتنظيم ضريبة الجزية في مصر بدأ في تنفيذه في غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ هـ / ٢٩ أكتوبر ١٧٣٤ م ، فقد ذكر « وفي يوم الخميس خامس جماد آخر ورد رجل يقال له علي أغا وكان دفتر دار القسطنطينية وصاحبته سبعة خطوط شريفة قربت بالديوان بحضور العلماء وأرباب السجاجيد وشيخ الاسلام وقاضى مصر عبد الله أفندى ونقيب الاشراف والصناع والاعوات والعساكر واخياراتهم ثلاثة خطوط بسبب الجوالى ، جوالى اليهود والنصارى بايات قرآنية واحاديث نبوية وان علي اغا هذا يكون قائما بخدمتنا وقيضة من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ (٢٩ أكتوبر ١٧٣٤) وان يقبض من الأعلى أربعماية والأوسط مائتين والأدنى مائة ديوانى (بارة) فأجابوا بالسسمع والطاعة واخذوا الدفاتر من حسين كتحدا الدمياطى واسلموها الى علي أفندى . . . ثم ان القبض قبضوا من غرة جماد آخر سنة ١١٤٧ وكل من قبضوا منه يعطونه ورقة مختومة بأربعة ختوم ، ختم التاريخ وختم باسم ابراهيم اغا دفتر دار اسلامبول وختم بالأعلى والأوسط والأدنى ، وختم في ظهر الورقة وصاروا يكتبون شكل الذمى وملبوسه في الورقة .

ويبدو واضحا مما رواه أحمد شلبي أن تطبيق النظام الجديد لسداد ضريبة الجزية قد الحق الضرر بفئات أهل الذمة . فقد روى « ان النصارى أجمعوا أمرهم بأن يطلعوا الى الديوان يراجعون في هذا الأمر وكانوا نحو ألف

نصراني فهم في الرميّة واذا بالعساكر قامت عليهم
فخبريوهم ومات منهم اثنان ورجعوا معاكيس .

كما روى أيضا ان الذميين قد أخذ منهم الحشار نحو
نصف الجوالى واعطاهم الوصلات (الايصالات) على
الحساب القديم ، مائة وعشرون نصف فضة كل ذمى بالغ
وغير بالغ من ستين الى ثلاثين فأبت خدمة الجوالى أن
يقعدوا (يردوا) بشيء مما أخذوه منهم فرجع النصارى
على حسين كتحدا الدمياطى فصار يأخذ منهم الوصول
(الايصالات) ويدفع لهم أربعة ارباع ريال تعجز فى الوزن
عجزا فاحشا ، فصار النصرانى الفقير يأخذ وغير الفقير
يتعفف عن الخمسين نصفا التى يأخذ ويحط ثانى
الجوالى ، .

وقد اظهر النصارى غير الفقراء تحايلا للتهرب من
سداد ضريبة الجزية المقررة عليهم فقد ذكر أحمد شلبى
« و صار النصرانى الغير الفقير يلبس حوايجارثة ويعطى
أدنى الجوالى ويعطونه الورقة ثم انهم يقابلونه ثانى مرة
فيروا لبسه يقبل الأوسط والأعلى فيمسكوه فيخرج لهم
الورقة فيروا أدنى الجوالى فيعرضوه على المستلزم فيأخذ
منه الأعلى واما الأوسط » .

ومما لاشك فيه أن النظام الجديد لجباية الجزية الذى
بدأ تطبيقه فى مصر منذ عام ١٧٣٤ لم يكن نتيجة جهود
الباب العالى من أجل ضبط وأحكام نظام الجباية فحسب

بل من أجل أن يحصل لنفسه على عائد من الجزية كان يذهب الى الملتزمين ، فقد تكسر أحمد شلبي أن الجباسة « قبضوا تلك العام (١٧٣٤م) ثمانمائة كيس ديوانى وشىء وقد كانوا يأخذها الملتزمون بالجوالى من الوزير بثمانين كيسا ويأخذون من النصارى واليهود مائة وعشرين » .

ومنذ أصدر الباب العالى الفرمانات الثلاثة فى عام ١٧٣٤م صارت الجوالى خارجة عن التزام مصر ، وقد بدأ منذ ذلك العام اعداد حصر شامل لجميع الذميين المكلفين بدفع الجزية . ويذكر الجبرتى أن أمراء المعاليك « تشاوروا فيمن ينزل بصحبة الاغا (على افندى) والكاتب من الأمراء الصناجق لتحرير بلاد قبلى فقال حسين بيك الخشاب : أنا مسافر بمنصب جرجا وينزل بصحبتى الاغا المعين وانظروا من يذهب الى بحرى . فقال محمد بيك قطامش : كل اقليم يتقيد بتحريره الكاشف المتولى عليه ومعه الاغا والكاتب . فاتفق الرأى على ذلك .

وقد أعد تقرير فى عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م يتضمن وجود ١٢٠٠٠٠ ذمى فى مصر يمكن أن يدفعوا ضريبة الجزية ، منهم ١٢٠٠٠ فى الفئة العليا ، ٢٤٠٠٠ فى الفئة الوسطى ، ٨٤٠٠٠ فى الفئة الدنيا . وعلى أساس هذا التقرير قرر الباب العالى فى نفس هذا العام ان من بين كل مائة معول يدفع عشرة أشخاص من الفئة العليا لكل واحد ٤٠٠ بارة وعشرون من الفئة الوسطى يدفع

الواحد ٢٠٠ بارة ، وسبعون من الفئة الدنيا يدفع الواحد ١٠٠ بارة ، وعلى هذا النحو فقد قدرت الضريبة التي سوف يدفعها ١٢٠٠٠ ر ١٢٠٠٠ ذمى بنحو ١٨٠٠٠ ر ١٨٠٠٠ (ثمانية عشر مليون بارة) على ان يستقطع من تلك الحصيلة الاجمالية مبلغ ٦٧٩٠ ر ٧١٠ بارة لحساب كاشفيه صغير ومرتببات تدفع للباشا العثماني ولآخرين فى مصر حسبما تقرر فى النظام الجديد . والى جانب ذلك يدفع الجزية دار مالا ميريا للخزانة السلطانية قدر بمبلغ ١٦٠٠ ر ٩١٦ بارة كما يدفع مبلغ ٤٠٠ ر ٠٠٠ بارة بمثابة كاشفيه كبير وماتبقى بعد ذلك وقدره ٢٩٠ ر ٠٠٧ ر ١٥ بارة ترسل الى الباب العالى .

وبالاضافة الى ذلك كانت هناك رسوم اضافية تقدر بثلاثين بارة عن كل ذمى فى الفئة العليا ، وعشر بارات عن كل ذمى فى الفئة الوسطى ، وسبع بارات عن كل ذمى فى الفئة الدنيا ، وكانت تجمع لتسديد مبلغ ٩٨٤٠ ر ٠٠٠ بارة قيمة نفقات السفر والاقامة لأولئك الذين يتولون عملية الجباية .

ويبدو ان النظام الجديد لجباية ضريبة الجزية قد اختلط امره على الرحالة الانجليزى ريتشارد بوكوك الذى زار مصر عام ١٧٣٧ - فلم يدرك حقيقته ، لذلك نجده يذكر ان رجال الانكشارية كان يعهد اليهم جباية ضريبة الجزية من الأقباط وقد ذهب الى ان التضيق قد زاد عليهم فى أمر تلك الضريبة عندما تمكن أحد العثمانيين من ذوى

النفوذ فى استانبول من الحصول على امتياز جباية هذه الضريبة بعد أن دفع رشاوى عظيمة للسultan العثمانى ، وعندما حضر الى مصر أخذ يضايق الأقباط ويضغط عليهم فى تحصيلها منهم بطرق كثيرة جائرة ، وصار يحصل من هؤلاء الأقباط على اضعاف ماكان يحصله منهم الانكشارية .

وعلى أية حال فإنه على الرغم من تطبيق النظام الجديد لجباية الجزية فى مصر فإن أولئك الذين استفادوا فى الماضى من حق الجباية ظلوا فى حقيقة الأمر قادرين على الاحتفاظ بمعظم الفوائد التى كانت تعود عليهم ، بينما أصبحت الخزانة السلطانية فى ظل النظام الجديد تحصل من المال على الأقل مما كانت تحصل عليه فى ظل النظام القديم . فلقد بدا واضحا أن نظام الجباية الجديد قد تعمد أن يحرم الحكام المحليين والملتزمين من حقهم فى جمع الجزية بينما جعل من نظام المسح الشامل للزميين أساسا للجباية الا أنه عندما أجرى الحصر وبدأ فى الجباية تبين للجزية دار أنه فى الحقيقة مضطر الى أن يعتمد على أولئك الذين هم يدهم السلطة الفعلية فى القرى والنواحي . . أى الملتزمين - فعند اعداد بيان الحصر كان الملتزمون يخفون وجود أعداد كبيرة من الزميين فى النواحي التابعة لهم لكى يستمروا هم فى جمع ضريبة الجزية من هؤلاء المصلحتهم . وكان يحدث عند الجباية من تلك الاعداد المشونة فى بيان الحصر ان يقوم الجزية دار بتسليم مايمثل تلك الاعداد من أوراق الجزية الى الملتزمين لجبايتها وكثيرا

ماكان الملتزمون يجمعون الجزية لمصلحتهم ويردون الأوراق مدعين أن بعض الذميين الذين اشتمل عليهم بيان الحصر اما هربوا أو ماتوا وفي بعض الاحيان يقومون بجمع الضريبة المستحقة من رجال الفئة العليا ويعطونهم أوراق الفئة الوسطى ويردون أوراق الفئة العليا على أنها لم تحصل محتفظين بالفرق لأنفسهم .

ويستفاد مما أورده الجبرتي ان عملية الجباية في مصر العليا ظلت في التزام حاكم جرجا على الرغم من تنفيذ النظام الجديد فكان عليه ان يسلم سنويا مبلغا يقدر بحوالى ١٧٥٠٠ ر١٧٥٠٠ بارة للخزانة السلطانية وفي نفس الوقت يستطيع أن يحتفظ لنفسه برصيد من متخصصات الجزية لمصلحته الشخصية .

ولقد أوضح المسيو ستيف الأساليب التي كانت متبعة لتحصيل ضريبة الجزية من مصر العليا في أواخر القرن الثامن عشر فقد ذكر بأنه من عادة الاغا ان يعطى التزام تحصيل الجزية المقررة على أقباط ويهود مصر العليا الى البك حاكم جرجا دون أن يسلمه الحصاة المحددة من الأوراق التي كان يحملها ، لكن اقباط ويهود المنطقة كانوا يحصلون من ذلك البنك على أوراق خاصة لها نفس الثمن ونفس الفعالية اللتين كانتا تلك التي يوزعها الاغا ، وكان الأخير حين يحسب قيمة تلك الأوراق التي احتفظ بها لنفسه عند تقديمه الحساب الى الروزنامجى يتمكن من زيادة دخله بشكل هائل عن طريق عميلة التديليس هذه .

وعلى هذا النحو فإنه يمكن القول بأن الباب العالى لم يكن فى مقدوره - بالرغم من تطبيق النظام الجديد - ان يجمع من ضريبة الجزية أكثر مما يسمح به الملتزمون الذين كانوا يتحكمون فى قيمة الفائض الذى كان يرسل اليه فلقد أثبتت الاحصاءات على مدى حوالى ربع قرن من عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م الى عام ١١٧٧ هـ / ١٧٦٣ م - ان عدد الذميين الممولين وأموال الجباية التى جمعت والفائض المخصص للباب العالى كانت جميعا أقل بكثير مما قدر لها فى المراسيم السلطانية كما أثبتت تلك الاحصاءات مدى عجز الباب العالى فى الحصول على نصيبه من التزام جوالى مصر * وسوف نوضح ذلك على النحو التالى :

١ - فى عام ١١٤٩ هـ / ١٧٣٧ م قدر الباب العالى ان هناك ٣٠٠.٠٠٠ ذمى ارسلت لهم ٢٤٠.٠٠٠ ورقة جزية لجبايتها ولم يستطع على أفندى الجزية دار أن يكشف الا عن ١٢٠.٠٠٠ ذمى من المملووين وبمهارة على أفندى الادارية وبأمانته وزعت ١٠٧.٨٠٠ ورقة جزية وتم جمع مبلغ عشرة ملايين بارة *

٢ - فى الفترة من عام ١١٥٠ هـ / ١٧٣٧ م الى عام ١١٥٣ هـ / ١٧٤٠ م امكن توزيع ٣٥٠.٠٠٠ ورقة جمعت متحصلات قيمتها أربعة ملايين بارة فى كل سنة وقد جمعت تلك المتحصلات على وجه التحديد من أشخاص الفئة الوسطى *

٣ - فى مطلع عام ١١٥٣هـ / ١٧٤٠م ارسل الباب العالي
الى خليل افندى - رئيس الكتاب بالباب العالي - ملتزما
جديدا للجوالى فى مصر * وقد قام باعداد احصاء شامل
اسفر عن وجود ٧٠ر٠٠٠ نمرى من المولين وازاء هذا
الاحصاء الذى قورن بمتحصلات الجزية خلال السنوات
الأربع الماضية ، اصدر الباب العالي أوامره بأن ضرائب
الجزية لعام ١٥٥٤هـ / ١٧٤٢م وما بعد ذلك تدبر على أساس
ان يتحمل معظم الضرائب اشخاص الفئة الوسطى وأنه
بالامكان جمع مبلغ ١٣ر٢٥٠ر٠٠٠ بارة ومن هذا المبلغ
يدفع ٢ر٣١٦ر٠٠٠ بارة الى الخزينة السلطانية ويدفع مبلغ
٦٧٩ر٧١٠ الى الباشا والآخرين والباقى وقدره
٢٩٠ر٢٥٤ر١٠ بارة ترسل الى الباب العالي *

٤ - فى عام ١١٥٤هـ / ١٧٤١ - ١٧٤٢م أرسل الباب
العالي - طبقا لما قدره فى العام الماضى - ٧٠ر٠٠٠ ورقة
- ومما هو جدير بالذكر أن الملتزمين لم يصرفوا منها سوى
نصفها فقط ، وقد تمت جباية مبلغ ٦ر٢٢٥ر٠٠٠ بارة فى
كل سنة * وقد أرسل الى الباب العالي مبلغ ٢٩٠ر٢٢٩ر٣
بارة بعد أن دفع الجزية دار مستحقات الخزانة السلطانية
والوالى والآخرين *

٥ - فى عام ١١٥٥هـ / ١٧٤٢م هبط عدد النهميين
المولين الى ٣٥ر٠٠٠ نمرى مما جعل الباب العالي يصدر
أوامره بزيادة مقدار الضريبة المفروضة على كل فئة من
الفئات الثلاث ، وأصبحت الفئة العليا يدفع الواحد منها

٤٢٠ بارة والوسطى ٢١٠ بارة والدنيا ١٠٥ بارة وعلى هذا النحو يكون مجموع الجزية المستحقة ٠٠٠ر٤٥٥ر٧ بارة وقد زاد تبعا لذلك الميرى الى ٠٠٠ر٩٣٦ر١ بارة وكشوفية كبير الى ٠٠٠ر٤٥٠ وكشوفية صغير والمرتببات الى ٠٠٠ر٦٨١ بارة ومما تبقى بعد ذلك وقدره ٠٠٠ر٣٨٧ر٤ بارة كان المفروض أن يرسل الى الباب العالى سنويا *

٦ - وفى عام ١١٦٣هـ / ١٧٤٩ - ١٧٥٠م حاول الباب العالى زيادة أعداد المزميين الممولين الى ٠٠٠ر٤٠ ذمى مما يمكن جمع مبلغ يصل الى ٠٠٠ر٨٥٠ر٨ بارة كل سنة وفى نفس الوقت تظل مستحقات الخزانة السلطانية والوالى والآخرين كما هى دون تغيير ، وعلى هذا تضاف الزيادة فى حصيلة الضرائب وقدرها ٠٠٠ر٦٣٠ بارة بأكملها الى المبلغ المرسل الى الباب العالى ونتيجة لذلك يصبح ما يخص الباب العالى مبلغ ٠٠٠ر٤٠١٧ر٥ بارة *

٧ - استمرت ضرائب الجزية خلال السنوات - من ١١٧٢هـ / ١٧٥٦م الى ١١٧٣هـ / ١٧٥٩ - ١٧٦٠ تجمع بالكامل الا أن البكوات الممالك أرادوا أن يخولوا لأنفسهم الحق فى متحصلات الجزية ، ولكن تهديدا عثمانيا أتاهاهم بغزو البلاد أرغمهم على قبول زيادة ضرائب الجزية ، وقد صدر فرمان بتلك الزيادة فى عام ١١٧٤هـ / ١٧٦٠م يقضى بأن يدفع الذمى فى الفئة العليا ٤٤٠ بارة ، ٢٢٠ بارة للوسطى ، ١١٠ بارة للفئة الدنيا . وهذا يجعل دخل الجزية

السنوى يصل الى ٨٠٠٠ر٤٧٠ باره كما تقرر أيضا زيادة الميرى الذى يدفع الى الخزانه السلطانية الى ٢٠٠٣ر٦٦٤ باره أما لكشوفية كبير وقدره ٤٥٠٠ر٠٠٠ باره وكشوفية صغير ومرتبات وقدره ٦٨٩ر٧١٠ باره فظلت مستحقتهما كما هى دون تعديل وعلى هذا فان الفائض المخصص للباب العالى قد زيد تبعا لذلك الى مبلغ ٥٣٢٦ر٦٢٠ باره منذ تلك السنة .

وفى حقيقة الأمر كان معدل المطلوب من متحصلات الجزية للخزانه مبلغ ١١٠٠ر٠٥٠ باره سنويا بينما المبالغ الفعلية التى سددت خلال تلك المدة كان بمعدل ٦٢٢٥ر٠٠ باره فقط أى بنسبة ٥٢٪ فقط من مجموع المبلغ المطلوب وهذا يعنى أن الملتزمين صرفوا ما مقداره نصف أوراق الجزية التى أرسلت فى الوقت الذى كان يأمل فيه الباب العالى - كما أشارت بذلك الفرمانات الصادرة خلال تلك المدة - أن يحصل على ثلاثة ملايين باره سنويا على الأقل .

ومهما يكن من أمر - فعلى حد قول شو - كانت معظم متحصلات الجزية تجد طريقها باستمرار الى الأمراء المعاليك ، وكان على الذميين المولين تبعا لتلك السياسة المالية أن يتحملوا تلك الزيادات التى كانت تتقرر فى سنة بعد أخرى وهذا كان - بطبيعة الحال - يمثل عبئا باهظا كما كان أحد العوامل الرئيسية فى زيادة ضيقهم وبؤسهم .

ونتيجة لذلك فقد بذلت مجهودات من جانب الباب

العالى عام ١١٧٩هـ / ١٧٦٥م لاصلاح نظام الجزية فى مصر على أساس اعادة النظر فى نظام عام ١١٤٧هـ / ١٧٣٤م وقد روى أن تسترد جزية المقاطعات من الأمراء المماليك مرة أخرى وأن تسند الى امانة الباشا العثمانى الذى كان يدير امرها من قبل ، وذلك من خلال مدير ادارة دار الضرب فى مصر ، وبهذا تحولت عملية ضبط وادارة الجزية مرة أخرى الى الباب العالى ومندوبيه * وفى ذلك العام حضر الى مصر أحمد اغا يحمل فرمانا من الباب العالى للاشراف على تطبيق النظام الجديد وتوزيع أوراق الجزية على الممولين *

ولقد حدث فى عام ١١٨٢هـ / ١٧٦٨م أن أجرى مسح شامل للذميين فى مصر أسفر عن وجود ٩٠٠٠٠٠ ذمى ملزمين بدفع ضريبة الجزية ، ولكن ظهور على بك الكبير فى السنة التالية - والذى جعل من نفسه حاكما مستقلا بمصر - أرجأ العمل بالنظام الجديد مدة خمس سنين *

وعندما استعيدت السلطة العثمانية على مصر عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٥م أرسل درويش عبد الرحيم أفندى - رئيس الكتاب بالباب العالى - كجزية دار ولكى يتم اصلاح نظام الجزية الذى كان قد بدأ قبل حركة على بك الكبير وأصبحت جزية المقاطعات تبعا لذلك النظام فى التزام الباشا العثمانى كما أسندت ادارتها الى مدير ادارة الضرب ، كأمين للجوالى *

ويبدو أن أعداد الجبابة - الذين كانوا يرسلون الى

النواحي لتحصيل ضريبة الجزية - كانت كبيرة للغاية مما كان يكبد الممولين أموالا باهظة نظير نفقات سفر هؤلاء الجباه واقامتهم . ولهذا فقد أصدر الباشا العثماني خليل باشا فرمانا بتاريخ ١٥ ذي القعدة ١١٨٨ هـ / ١٧ يناير ١٧٧٥م يقضى بألا يزيد عدد الجباه المكلفين بجمع الجزية في أى مقاطعة على خمسة أشخاص هم الجزية دار والمكاتب - وهذان يمثلان أمانة الباشا العثماني ، وفرد واحد من فرقة الجاوشان أو المتفرقة وفرد واحد يمثل أمراء الممالك، وجندى واحد يرسل عن طريق شيخ البلد . كذلك يقضى الفرمان بألا يجمع هؤلاء من أجل مصاريف اقامتهم - أكثر من ١٣ بارة من كل ذمى في الفئة العليا ، و ١٠ بارات من الفئة الوسطى ، و ٧ بارات من الفئة الدنيا . وقد ألزم الفرمان الجباه بألا يجمعوا أكثر من ذلك .

ولقد ذكر شو أن هناك زيادة تقرر على الفئات الثلاث في عام ١٧٧٥ بحيث صارت الضريبة المفروضة على أشخاص الفئة العليا ٤٥٣ بارة والفئة الوسطى ٢٣٠ بارة والفئة الدنيا ١١٧ بارة . وقد يعنى هذا أن الرسوم الإضافية التي تقرر للجباة طبقا للفرمان - فرمان خليل باشا السابق ذكره - لم تكن تجمع مباشرة من الذميين وإنما كانت تضاف الى الخزينة نفسها وقد ذكر شو أيضا أن المبلغ الاجمالى لحصيلة الضرائب ارتفع طبقا لتلك الزيادة التي تقرر - حيث أشار الى أن هناك ٩٠.٠٠٠ ذمى معمول - ارتفع الى ٢٠٠.٤٥٠ ر ٢٠ بارة الا أن واقع الأمر

يختلف تماما عما ذكره شو ، فلقد أثبتت الوثائق الرسمية أن معدل توزيع أوراق الجزية عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م بلغ ٢٠٠٠ رقة جزية فقط حققت دخلا قدره ٧٨٣ر٧٠٤ر٤ بارة كان الفائض منها بعد تسديد المستحقات حوالى مليون بارة ارسلت الى الباب العالى .

كما أثبتت الوثائق الرسمية أنه فى خلال السنوات الأربع من ١١٩٧هـ / ١٧٨٣م الى ١٢٠٠هـ / ١٧٨٦م قام ابراهيم بك ومراد بك - اللذان جعلوا من نفسيهما حاكمين مستقلين على مصر - بتحويل معدل سنويا قدره ٢٠٠٠ر٥٠٠ بارة فقط الى الخزانة السلطانية أما الباقي فقد احتفظ به الأمراء المماليك لمصلحتهم وأثبتت الوثائق الرسمية أيضا بأن ابراهيم بك ومراد بك حينما استعادوا سلطاتهما فى مصر عام ١٢٠٥هـ / ١٧٩٠م - بعد رحيل القبطان حسن باشا الجزائرى - لم يحولا شيئا الى الباب العالى وأن جميع متحصلات الجزية التى بلغت فى ذلك العام مليون بارة خصصت للخزانة السلطانية علما بأن الجباة زادوا أعباء الجباية لمواجهة متطلبات الإقامة والسفر الى ١١٣ بارة عن كل ندى فى الفئة العليا ، ٦٣ بارة عن كل ندى فى الفئة الوسطى و ٣٣ بارة للفئة الدنيا وقد تم تحصيل مبلغ ٣١٣ر٠٠٠ بارة من ١٠ر٠٠٠ ممول هم الذين تم جمع الضرائب منهم فى ذلك العام .

ولقد أوضح فرمان صادر من الباب العام فى عام ١٢٠٩هـ / ١٧٩٤م يتضمن المطلوب من الباشا العثمانى

تحصيله من ضرائب الجزية وبعد دفع المستحقا
يرسل الفائض الى الباب العالي * وقد جاء فى هذ
« المطلوب طرف حضرت وزير روض ضمير الحد
باشا محافظ محروسة مصر دامه الله ملتزم مقاط
راى ديوان عاليشان بر موجب معتاد قديم وكشور
وندرارى عظام وعوידات ومرتببات سايرة بموجب
دفتر حكم محاسبية ديوان مصر واجب سند
والتعليمات برأى ديوان مصر وكشوفية صغير
وزير وعوידات ومرتببات ووظائف سايرة واجب
١٢٠٩ هـ أى « المطلوب من الوزير الحاج صالح باشا
محروسة مصر ملتزم مقاطعة ضريبة الجوالى ط
مدون فى دفاتر المحاسبية بالديوان العالي الخاص
مصر لسنة ١٢٠٩ هـ عن معتاد المتحصلات ونفقات
صغير والعوايد والمرتبات والوظائف الجارية للجب
لما هو مدون لسنة ١٢٠٩ هـ فى دفاتر المحاسبية بدي
حسب التعليمات بخصوص نفقات كشوفية صغير
(الباشا العثمانى) والعوايد والمرتبات والوظائف
للجباية * « ولقد جاء فى هذا الفرمان أيضا المبلغ
للخزانة السلطانية من مال الجوالى وقدره ٨٠٠
بارة وللعوائد مبلغ قدره ٤٥٠٠٠٠ بارة وللکشور
ومرتببات وعوائد سايرة مبلغ قدره ٢٢٠٣٤
وماتبقى وقدره ٨٨٥٠٠٠٠٠٠٠ بارة فيرسل الى
العالي *

كذلك صدر فرمان آخر من الباب العالي آخر عام
١٢١٠هـ / ١٧٩٥م يحمل نفس عبارات تقديم فرمان السابق
الا انه اُضيف مستحقات كشوفية صغير ومرتببات وعوايد
سائرة - لمواجهة نفقات جباية الضرائب فأصبحت
١١٩١ر ٢٥١ر ١١٩١ر بارة بقية المستحقات فظلت كما هي دون
دون تعديل ١٠ أما المبلغ المتبقى بعد ذلك وقدره ٨٠٠ر ١٩٣ر ١٥
بارة فيرسل الى الباب العالي .

ويذهب ستيف الى انه فى خلال آخر سنتين قبل مجيء الحملة الفرنسية الى مصر لم يزد معدل توزيع اوراق الجزية على ٩٠٠٠ ورقة حققت ايرادا قدره ٤٠٠٠ ر١٤٠٠ يارة فى السنة وفى نفس الوقت احتفظ الامراء المماليك برصيدهم من الممولين الذميين لمصلحتهم الخاصة .

ويتضح من خلال البيانات الواردة في ملاحق البحث مدى مساهمة ضرائب الجزية في المال الميرى كمصدر هام في إيرادات الخزانة السلطانية في مصر ففي مائتي سنة

من ١٠٠٤هـ / ١٥٩٥م الى عام ١٢١٢هـ / ١٧٩٨م ارتفع الميرى المطلوب للخزانة السلطانية من ٢٠٠٠ر ٢٠٠٠ر ١٢٠٠ر بسارة الى ٨١ر ٥٩ر ٢٠ر بارة حيث بلغت الزيادة ٨١ر ٥٩ر ٨٥٩ر بارة أى بنسبة ٧١٪ من المبلغ الأصى ، ويتضح كذلك أن إيرادات الجزية كانت تسدد بالكامل الى الخزانة السلطانية أضف الى ذلك أن جميع المبالغ التى كان الامراء المماليك يحصلون عليها لم تكن تأتى فقط من مشاركتهم فى الخزانة السلطانية بل أيضا من تلك الأموال التى كان من المفروض أن ترسل الى الباب العالي .

ويذكر بعض المؤرخين أن الطريقة التي كانت متبعة آنذاك في جباية الجزية لم تكن أكثر من تقليد قديم حيث كانت سلطات كل ملة ذمية مسئولة عن الجزية المقررة على أعضائها وملزمة بدفع قيمة الأوراق التي لم يكن في مقدور الجباة تحصيلها على أن تقوم السلطات الذمية بتحصيلها بعد ذلك بطرقها الخاصة ولعل الغرض الذي من أجله اتبعت تلك الطريقة ما كان يصاحب عملية التحصيل في العادة من أضرار نتيجة لما قد يتعرض له الجباة المغامرون من اغراءات تؤثر على الايرادات بطبيعة الحال .

وقد أفاضت بعض المصادر التاريخية المعاصرة في الحديث عما كان الذميون يعانون من ضيق بسبب أداء نسريبة الجوالى ، وما كان يصاحب عمالية الجباية من ساليب العنف والقسوة والبطش من جانب الجباة والعسكر ما دفع البعض منهم الى الهرب والاختفاء فى الجبال ،

فضلاً عما ذاقه فقراء النصارى من مرارة ومهانة كانت تصل الى حد الحبس لغير القادرين على الدفع ، وفى العادة كان يقوم أثرياء الأقباط من الأراخنة أمثال : المعلم نيروز والمعلم رزق الله شكر الله والمعلم ابراهيم جوهرى - الذين قيل عنهم فى المخطوطات القبطية انهم « كانوا يشترون الفقراء شراوى من حبس الجوالى ويخلصونهم » وقد قام بعض أولئك الأراخنة الأقباط بأحداث وقف يخصص لسداد المقرر على الأقباط المحبوسين غير القادرين على الدفع بسبب الجوالى أطلق عليه « وقف حبس الجوالى » .

ومهما يكن من أمر تلك المعاناة التى كان يعانيها الذميون فقد كانت هناك إعفاءات من أداء الجوالى تمنح بسهولة بالغة لأى واحد من الأقباط أو اليهود التحق بخدمة المسلمين أو قناصل الدول الأوروبية على أن ذلك لم يكن ليفعل - بأى حل من الاحوال - من نك السياسة التى خلت من وازع الضمير الدينى أو الانسانى أو أى اعتبار لما قد يترتب عليها من اثاره الحقد والتعصب بين أبناء المجتمع الواحد .

(٢) المغارم والالتزامات المالية :

تعرض أهل الذمة فى مصر ابان الحكم العثمانى لمغارم وأعباء مالية أخرى غير ضريبة الجوالى الا أن ذلك كان يفرض بعض الأحيان لتغطية نفقات الحملات العسكرية

حينما تكون الدولة العثمانية فى حالة حرب مع أعدائها خارج البلاد من ذلك ماحدث فى صنام ١٥٦٦ - فى عهد السلطان سليمان المشرع - عندما احتاج السلطان الى مبلغ من المال لنفقات سفر الجيش العثمانى بقيادة سنان باشا - لفتح بلاد اليمن فأصدر السلطان أوامره أن يجمع ذلك المبلغ من مصر وفرض على جميع التجار والافرنج واليهود ومن جعلتهم الانصارى ألفى دينار .

وكان هناك بعض رؤساء الطوائف الذمية يتعرضون لمخارم شخصية من جانب بعض الحكام العثمانيين فقد أشار مصدر قبطى معاصر الى أن خليل باشا أرسل فى عام ١٠٤١هـ/١٢٤٨ش/١٦٣١م ، رسولا يستدعى عن البابا متاوس الثالث البطريرك (١٠٠) بسبب عدم قيامه بدفع الرسوم المعتادة بعد أن ضار بطريركا ويذكر المصدر أن ذلك كان بسبب وشاية قام بها بعض الحاقدين على البابا وأنهم طلعوا الى خليل باشا وأخبروه أن الذى يصير بطريركا يقوم بدفع رسم كبير المقدار للمعتولى على حكم مصر ، فلما علم جماعة الأراخنة بتلك المؤامرة الخبيثة طلعوا الى القلعة وقابلوا خليل باشا الذى تكلم معهم فى شأن الرسوم وألزمهم بالقيام بدفع غرامة قدرها أربعة آلاف قرش ، فنزل الأراخنة من عند البابا ممثلين غما . ويذكر المصدر أيضا أن أحد اليهود دفع المبلغ المذكور من عنده الى البابا ، وألزم جماعة الأراخنة أنفسهم بجمع هذا المبلغ ودفعه لليهودى .

كذلك كان الذميون يتعرضون لأعباء مالية أخرى أحيانا
 إلا أن ذلك كان يحدث وسط إجراءات مالية عامة تشمل
 جميع فئات الشعب المختلفة . فقد حدث في ختام عام
 ١٠٤٢هـ / يونيو ١٦٣٥م في عهد السلطان مراد الرابع
 وأثناء ولاية أحمد باشا الكورجى أن تقرر سك العملة من
 النحاس يجمع بدلها العملة الذهبية في البلاد لتغطية نفقات
 الحروب الخارجية للدولة في لبنان وفارس فكان لهذا
 الاجراء عواقب وخيمة على حالة البلاد الاقتصادية فعمت
 بسببه كوارث اقتصادية شملت الغنى والفقير والتاجر
 والصانع بلا تفرقة أو تمييز .

ويصف الرحالة فانسليب - واقعة اضطهاد طائفة من
 الأقباط في حى الأذربكية في شهر سبتمبر من سنة ١٦٧٢
 وذلك بقصد اجبارهم على دفع غرامة مالية لسلطات الحكم
 فيذكر أن الاقباط قاسوا اضطهادا عظيما لأن بعض الجند
 العثمانية قاموا بذبح امرأة خليعة وألقوا جثتها بعيدا عند
 بركة الأذربكية فقام والى القاهرة ظلما وعدوانا بغلق كل
 بيوت النصارى المتاخمة لتلك المنطقة وأجبرهم على دفع
 غرامة مالية قدرها ألفا قرش دية لهذا السدم المهدور اذا
 أرادوا أن يفتحوا بيوتهم ويسعوا الى معاشهم .

وكانت المغارم والأعباء المالية تحدث نتيجة الاضطرابات
 التى تعم البلاد بسبب الفتن الداخلية وأثناء الصراع الذى
 كان يدور بين العناصر الحاكمة للاستئثار بالسلطة فلقد حدث

فى السنة المتألىة للرسامة البابا بطرس السادس - البطريرك (١٠٤) - أى فى عام ١٧١٩م أن قامت فتنة بسبب الصراع على السلطة بين الصنلق اسماعيل بك ابن ايواز والصنلق محمد بك شركس ، ولقد بلغت الفتنة من شدتها أنها كانت أشبه بالحرب الأهلية وانتهز الرعاع الفتنة فقاموا بأعمال السلب والنهب واشعال الحرائق . ويخلق أحد المؤرخين الأوربيين على تلك الفتنة بقوله انها كانت بداية لسلسلة من القلاقل والمنازعات استمرت الى مجيء الحملة الفرنسية فلم تعد الخصومة قائمة بين حزب الوالى وحزب الممالك فحسب بل امتدت الخصومة بين أفراد الحزب الواحد للوصول الى الرياسة وبطبيعة الحال كان لهذه الفتن والقلاقل أوخم العواقب على أحوال البلاد الاقتصادية وكذلك على المسلمين وغير المسلمين وخاصة النصارى منهم .

كما ذكرت المصادر القبطية أن تلك الفتن كانت تستهدف النصارى الأقباط - وخاصة فى الصعيد - حتى اشتد الكرب عليهم إذ ضربت عليهم فى مطلع القرن الثامن عشر غرامة فادحة لم يعف منها أحد ، وبيعت بسبب تلك الغرامة الجواهر الكريمة بأبخس الأثمان وألزم بهذه الغرامة القساوسة والرهبان والصبيان والفقراء وأرغم بطريرك الأقباط بدفعها عن القساوسة وخدام الدين .

وكانت المغارم تفرض أحيانا وسط إجراءات سياسية صادرة من الباب العالى فقد حدث نتيجة ازدياد طائفة الكاثوليك وكثرة أعدادها وتوغلها فى كل أنحاء البلاد

ورغبة الباب العالي فى الحد من ذلك النفوذ المتصاعد أن أصدر مرسوما عام ١٧٥٣م حملته بطريك طائفة الملكية اليونانية الى السلطات الحاكمة فى مصر وذلك بمنع أبناء طائفة النصارى الشوام من دخول كنائس الكاثوليك الا فرنج فان دخلوا يدفعون للدولة ألف كيس ، وقد سير ابراهيم كتحدا فى طلب أربعة من القساوسة من دير الكاثوليك فجاءوا بهم فحبسهم وأخذ منهم مبلغا عظيما من المال ، ومع ذلك لم تكف طائفة الشوام الكاثوليك عن الدخول الى كنائس الفرنجة .

وقد لجأ بعض المحكام من المبكوات الممالك الى ابتزاز الأموال وفرض المغارم على كافة طوائف الشعب المصرى وذلك حتى يمكنهم الانفاق على القوات المرتزقة وعلى اعمال التسليح . وقد بدأ على بك الكبير تلك السياسة باستيلائه على ضياع خصومه ، وبما فرضه من اتاوات غير عادية على القرويين ، وبأعمال الابتزاز التى وجهها الى أهل الذمة فى مصر . فقد فرض على القرى أموالا وقرر على كل بلد مائة ريال وثلاثة ريالات حق طريق فضجت الناس من ذلك وتعطلت أسباب الرزق وهاجر البعض كذلك اشتد على أهل الذمة شدة عظيمة حيث انتزع مبلغ ١٠٠ ألف ريال من الأقباط ، ومبلغ ٤٠٠٠ ريال من اليهود ، وطبقا لما ذكره قولنى بلغت نفقات حملة الحجاز ١١ مليون قرش .

ولم يكتف على بك بذلك بل ظل يضغط على الأغنياء - وخاصة من اليهود - عن طريق المصادرات ، أو فرض

المغارم ، كما فعل مع يوسف ليفى اليهودى - معلم دواوين الاسكندرية - وكذلك اسحق اليهودى - معلم الديوان ببولاق ، فقد قبض على الأخير وصادره فى ٤٠ ألف زر محبوب وضربه حتى مات . وقد علق الجبرتي على سلوك على بك هذا بقوله : « خرق القواعد وخرم العوائد وأخرب البيوت القديمة وأبطل الطرائق التى كانت مستقيمة » .

وبالرغم من معاملة على بك الشديدة للأقباط وقسوته عليهم فإن الرجل الذى كان يثق باخلاصه ويعتمد عليه كان قبظيا يدعى المعلم رزق النصرانى رقاء من وظيفة سكرتير الضربخانة الى مدير حساباتها .

وبعد وفاة على بك الكبير استمر الصراع بين البيوتات المملوكية وأمراءها من أجل الوثوب الى السلطة وكان الأمراء المماليك فى صراعهم هذا يطوفون بالبلاد يسلبون وينهبون ويفرضون الاتاوات على الاهلين مما كان يدفع ببعضهم الى الهرب تجنباً لما كان قد يصيبهم من ضرب واهانة وقتل . ولقد ذكر الجبرتي فى حوادث ربيع الأول عام ١٢٠٠هـ / يناير ١٧٨٦م أن مراد بك - وكان على رأس السلطة آنذاك - شرع فى السفر الى الوجه البحرى فى جماعة من كشافه ومماليكه ، وطاف ببعض المدن والقرى مطالباً أهليها بالأموال المقررة مضافاً اليها حق الطريق ، فان تأخرت قرية أو بلدة فى أداء ماقرر عليها كان مصيرها الخراب والنهب والدمار . ولقد عين على الاسكندرية أحد كشافه

يدعى صالح أغا - كتحدا الجاوشية سابقا - الذى قرر
لنفسه حق طريق مقداره خمسة آلاف ريال ، كما قرر على
أهلها مائة ألف ريال وأمر بهدم الكنائس فى حالة عدم دفع
ما قرره ، فلما وصل الأغا الى الاسكندرية هرب تجارها الى
المراكب الراسية فى الميناء وكذلك أغلبية النصارى فلم
يجد الا قنصل موسكو الذى قال له : « أنا أدفع لكم المطلوب
بشرط أن يكون يسوجب فرمان من الباشا احاسب به
سلطانكم . فانكف الأغا عن ذلك . »

.....

وكانت لتلك المغارم التى قررها مراد بك على الازميين
من رعايا الدولة العثمانية او الرعايا الأجانب ردود فعل
خطيرة اذ قام القناصل الأجانب بتقديم شكاوى الى سفرائهم
وممثليهم فى اسسطنبول فى ١٢ ، ٢٤ من فبراير ١٧٨٦
شرحوا فيها أمر تلك المغارم الضخمة وطلبوا منهم المساعدة
فى مواجهة هذا الموقف الخطير عند ذلك تقدم هؤلاء
السفراء بطلب جماعى وجهوه الى السلطان العثمانى عبد
الحميد الأول (١٧٧٣ - ١٧٨٩) - يحتجون فيه على
الاهانات التى لحقت بكنيسة الفرنسيسكان فى الاسكندرية
مطالبين بوقف تلك المغارم وحسن معاملة رعاياهم فى مصر
ولعل ذلك كان من الأسباب الرئيسية التى دفعت الدولة العثمانية
الى ارسال حملة القبطان حسن باشا الجزائرى الى مصر
فى نفس هذا العام .

وقد فرضت الدولة المغارم والأعباء المالية على الطوائف
الذمية فى أواخر القرن الثامن عشر عندما أحست بالدور

الخطير الذى يلعبه الذميون الذين يحتلون المناصب العليا
 فى الحكومة المصرية ، من نهب وسلب لأموال الخزائن
 السلطانية فكانت حملة القبطان حسن باشا الجزائرى
 (١٧٨٦ - ١٧٨٧ م) والتى سبق أن أشرنا أن من بين
 أهدافها الرئيسية استعادة الاموال التى نهبت وسلبت من
 الخزائن المصرية عن طريق البكوات المماليك وعن طريق
 الذميين أيضا وذلك بفرض الغرامات المالية الباهظة
 ومصادرة أموالهم وممتلكاتهم ، فمن ناحية البكوات المماليك
 فقد درج حسن باشا من أجل الحصول على أموالهم -
 وخاصة أموال ابراهيم بك ومراد بك - على أسلوب مصادرة
 أموالهم وودائعهم ومتاعهم والتحرى عن الأماكن التى خبئ
 فيها ، والقيام بمصادرتها حتى ولو كانت ملكا خاصا
 لنسائهم . فلقد ذكر الجبرتى فى حوادث ٢٠ شوال ١٢٠٠ هـ
 ١٦ اغسطس ١٧٨٦ م « وفيه اخرجت خبايا وودائع للامراء
 من بيوتهم الصغار لهم ولا تباعهم وختم أيضا على أماكن
 وترك على مافيه . ووقع التفتيش والفحص على غيرها .
 وطلبوا الفقراء فجمعوهم وحبسوهم ليدلوا على الأماكن التى
 فى العطف والحارات . وطلبت زوجة ابراهيم بك وحبست
 فى بيت كتحدا الجاويشدية هى وضرتها أم مرزوق بك -
 حتى صالحوا بجملة من المال والمصاغ خلاف ما أخذ من
 المستودعات عند الناس . وطلبت زوجة ابراهيم بك
 بالتاج الجوهر وغيره . وطلبت زوجة مراد بك فاخفت
 وطلب من السيد البكرى وودائع مراد بك فسلمها .

أما من ناحية الذميين في فقد ارسل حسن باشا يطلب من قاضي القضاة احصاء لما أوقفه المعلم ابراهيم جوهرى يومئذ على الكنائس والديارات من أطيان ورزق وأملاك وغير ذلك . كما قبض العسكر على امرأته فأقرت على خبايا أخرجوا منها أمتعة وأواني ذهب وفضة وسروجاً وغير ذلك ، كما فتحوا بيته عنوة واستولوا على كل ما فيه وكان شيئاً كثيراً وقدموه الى حسن باشا الذى باعه فى المزاد الذى استمر عدة متتالية . كذلك قرر حسن باشا على بيوت النصارى الذين خرجوا بصحبة ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد مبلغاً كبيراً من المال قدر بخمسة وسبعين ألف ريال ، كما أمر باحصاء بيوت جميع النصارى ودورهم وما هو فى ملكهم وأن يكتب جميع ذلك فى قوائم وقرر عليها أجره مثلها فى العام ، وأن يكشف فى السجل على ما هو جار فى أملاكهم ، ثم قرر عليهم أيضاً خمسمائة كيس فوزعوها على أفرادهم وقيل انهم حسبوا الجوارى المأخوذة منهم من أصل هذا المبلغ على كل رأس أربعون ريالاً ، كما قرر أيضاً على كل شخص - سواء كان فى الفئة العليا أو الدنيا دينارا جزية ، وذلك خارج عن الجزية الديوانية المقررة .

وتتوالى موجات الابتزاز ، وتعدد صور المغارم والمصادرات فقد ذكر الجبرتى فى حوادث شهر ذى القعدة ١٢٠٠هـ / سبتمبر ١٧٨٦م « وفيه : قبض القبطان على راهب

من رهبان النصارى واستخلص منه صندوقا من ودائع
النصارى » . كذلك ذكر الجبرتي فى حوادث هذا الشهر
« قبض القبطان على المعلم واصف وحبسه وضربه وطالبه
بالأموال . وواصف هذا أحد الكتاب المباشرين المشهورين
ويعرف الايراد والمصاريف وعنده نسخ من دفتر الروزنامة
ويحفظ الكليات والجزئيات ولا يخفى عن ذهنه شئ من ذلك
ويعرف المتركى » .

ويتضح من السياسة التى اتبعها حسن باشا ازاء البكوات
المماليك وأهل المذمة أنه كان يريد الحصول على الأموال
التي نهبت من الخزانة السلطانية ، وأنه من أجل ذلك اتبع
كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة وكان يهدف أيضا -
على حد قول شو - الى احداث توازن فى مالية الخزانة
المصرية .

وقد ترك القبطان حسن باشا الجزائرى البلاد فى يد
اسماعيل بك بعد رحيله فى عام ١٧٨٧ - بدون منازع له
بعد ابعاد منافسيه ابراهيم بك ومراد بك الى الصعيد ، كما
ترك أيضا عابدى باشا - قائد الجيوش العثمانية فى مصر
لدعم سيادة الدولة عليها . ولقد أحدث عابدى باشا غرامة
مالية كبيرة على النصارى ، يروى الجبرتي أسبابها - فى
حوادث شهر ربيع الأول ١٢٠٢ / ديسمبر ١٧٨٧ م - قائلا :
حضر عابدى باشا واسماعيل بك الى بيت الشيخ البكرى
باستدعاء بسبب المولد النبوى فلما استقر بهم الجلوس ،
التفت الباشا الى جهة حارة النصارى وسأل عنها فقيل له

انها بيوت الانصارى فأمر بهدمها والمناداة عليهم من ركوب
الحمير فسعوا فى المصالحة وتمت على خمسة وثلاثين
ألف ريال منها على الشوام سبعة عشر ألفا وباقيها على
الكتبة » .

ولم يكف مراد بك - عندما استعاد سلطته فى مصر
مع ابراهيم بك بعد رحيل حسن باشا - عن فرض المغارم
على الازميين ، فقد ذكر مارسيل - أحد علماء الحملة
الفرنسية - أن مراد بك أظهر يوما أنه عازم على تجديد
الملابس والأمتعة العسكرية وطلب مايقوم بنفقاتها ، ففرض
على اليهود مبلغا كبيرا من المال اعانة لهذا المشروع ،
فاجتمع رؤساء اليهود وتناقشوا ماذا يصنعون لينجوا من
تلك الغرامة الفادحة فاستقر رأيهم على أن يرسلوا الى مراد
بك كبرى احوارهم يسميان فيما ينجيهم من تلك الغرامة ،
فسارا اليه ولما مثلا بين يديه قالا : « أيها الأمير اننا فقراء ،
ولو بعنا ممتلكاتنا وأولادنا وأنفسنا لانجمع عشر ماتطلبه
منا ، فاذا أعفيتنا من هذه الضريبة التى يستحيل علينا
دفعها نطلعك على كنز عظيم يكفيك مؤنة هذه المطالب ، وهذا
الكنز لايعلم به أحد سوانا وقد تنقل هذا السر فى طائفتنا
حتى وصل الينا ونحن نوصله لأولادنا عندما تحضرنا
الوفاة » .

ولقد فكر مارسيل فى روايته أن الحبرين اليهوديين
أخبرا مراد بك بأن هذا الكنز مدفون فى جامع عمرو بن
العاص فى مصر القديمة وأن مراد بك تحايل بذلك من أجل

الوصول الى هذا الكنز دون ما أثاره لأحد حوله وعند لحظة استخراج الكنز كان مراد بك والخبران اليهوديان يشهدون هذا الحدث الهام فاذا هو صندوق من حديد نصفه أحمر من الصدا ، ولما كسر الصندوق وجد فيه بعض أوراق الرق مكتوب عليها آيات قرآنية بخط كوفى - ويقول « مارسيل » ان الحبرين اليهوديين عندما رأيا ذلك فرا من بين الناس ، وهربا قبل أن يظفر بهما مراد بك الذى استشاط غضبا ، ولما عاد الى القاهرة ضاعف الغرامة المالية على اليهود وأصر على أن يدفعوها حالا ، وكما يقول « مارسيل » ان مراد بك استعمل الكرياج لحثهم على ذلك .

وعلى أية حال فعلى الرغم مما أثير من معاناة أهل الذمة من جرأ المفسارم والاعباء المالية والضرائب وما تعرضت له من مختلف ألوان المظالم ، الا أن هناك جماعة من أهل الذمة تمتعت باعفاءات - تكاد تكون كاملة - مع دفع كل ذلك هي جماعة الرهبان . فلقد ذكرت وثائق سانتي كاترين أن الرهبان بالدير قد شملهم الاعفاء من كافة الضرائب ، فقد ورد فى إحدى تلك الوثائق « . . . ولا يكلف رهبان ذينك الديرين فى أى صقع من الأصقاع بدفع عوائد شخصية أو ضريبة ولا تضرب عوائد رسوم جمركية على بضائعهم » . وكثيرا ما كانت تصدر المراسيم السلطانية بإعفاء رهبان الدير من ضرائب الخراج ، فقد ورد فى وثيقة أخرى « . . . بأن يجمعوا فى المسامحات بالحقوق والرسوم

والاحتكارات والمقاسسات والمقاطعات على كرومهم
وتخيلهم ٠٠٠ » ٠

ولم تكن الاعفاءات تشمل رهبان الديار المصرية فحسب
بل جميع الرهبان في سائر ولايات الامبراطورية العثمانية
على اختلاف طوائفهم ، فتقرر احدى الوثائق بأن يعفوا من
الضرائب في « ٠٠٠ البلاد المصرية والشامية والطرابلسية
والطورية ، وبأنهم لا يعارضون في اوقافهم وبيوتهم وكرومهم
ومزارعهم في جزيرة اقريطش (كريت) وجزيرة قبريس
(قبرص) ٠٠ » ولم يكن الاعفاء يشمل الضرائب على
البساتين فحسب ، وانما شمل أيضا الرسوم الجمركية على
مايرد الى الدير من أموال الصدقات ، ومن نذور عينية ،
فلقد ورد في احدى الوثائق « ٠٠٠٠ أن يسامحوا بالحقوق
والرسوم الديوانية على الأصناف الواصلة اليهم من النذور
والصدقات من البر ومن طريق البحر المالح والعذب بالثغور
الاسلامية سكندرية (اسكندرية) ورشيد ودمياط والبرلس
وبولاق وقطيا وغزة وياقسا وببيروت وصيدا وطرابلس
واللانقية وسائر الثغور الاسلامية المعمورة بالديار
المصرية والشامية صادرا وواردا وبخلاص مالهم من
الحقوق الشرعية ممن عليه حكم القانون الشرعى ٠٠٠ » ٠

وتشير الوثائق الرسمية والمصادر القبطية الى أن
الرهبان استمروا يتمتعون بتلك الاعفاءات حتى عام
١١٤٧هـ / ١٤٥٠ش / ١٧٣٤م ، حينما تقرر أن يصبح

الرهبان من الممولين لضريبة الجوالى شأنهم فى ذلك شأن جميع الفئات الزمنية ، ولعل من الأسباب التى دعت الدولة الى اتخاذ هذا الاجزاء ماجرى عليه العرف الاسلامى من اعفاء املاك الكنائس والأديرة والمعابد من الضرائب ، وعلى هذا أصبحت هناك طبقة مميزة من أهل الذمة لاتقع تحت طائل الأعباء المالية مما دعا كثيرا من النصارى الى اللجوء لوقف أملاكهم على الكنائس والأديرة كي يتخلصوا من أعباء الضرائب ، ومن تسلط البكوات المماليك عليهم ، وبدأت الدولة تفتن الى ذلك ، وتذكر خطورته بعد أن ثبت لها من خلال سجلات المحاكم الشرعية هذا الكم الهائل الذى يعد بالآلاف من حجج الوقف التى تخص الكنائس والأديرة ، وعلى الرغم من ذلك فإن الدولة لم تتخذ أى موقف ايجابى تجاه هذا الموضع منذ بداية حكمها لمصر الا فى ذلك العام ، حيث شمل الاحصاء الذى أجراه على أفندى - ملتزم الجوالى - عام ١٧٣٤م لكافة الرهبان لكى يدفعوا ضريبة الجوالى ، الا أن احدى المصادر القبطية تشير الى أن المعلم ابراهيم جوهرى نجح عام ١٢٠٨هـ / ١٥١٠ش / ١٧٩٤م فى الحصول على فرمان سلطانى باعفاء الرهبان ورجال الكهنوت من الضرائب المفروضة عليهم ، وأنهم عادوا مرة أخرى يتمتعون بتلك الاعفاءات الكاملة من كافة أنواع الضرائب .

قيود الدولة على أهل الذمة :

كانت الدولة العثمانية وسلطات الحكم فى مصر تصدر بين المحين والآخر أوامرها بأن يلتزم أهل الذمة بتلك القيود التى فرضت عليهم منذ الفتح الاسلامى والتى ورد ذكرها فى كتب الحنفية ، حيث جاء « ويميز الذمى فى زيه ومركبه وسرجه ، ولا يركب خيلا ولا يعمل بسلاح ولا أن يترك يركب الا لضرورة وحينئذ ينزل فى الجامع ولا يلبس ما يخص أهل العلم والزهد والشرف ، وتميز أنثاء فى الطريق والحماس ، ويجعل على داره علامة لكيلا يستغفر له ، ولا يبدأ بسلام ويضيق عليه الطريق » .

ويتضح مما سبق أنه كان على أهل الذمة - من الناحية النظرية - الالتزام ببعض القيود فى الملابس ومظاهر حياتهم اليومية ، ولقد تمثلت قيود الملابس فى الزامهم الغبار ، فكان على النصارى لبس الأسود أو الأزرق ، وشد الزنار حول أوساطهم فوق الثياب بينما تعين على اليهود اللون الأصفر . وتحدد اللون الأحمر لفرقة السامرة ، أما نساء أهل الذمة فقد ألزمن بقيود الألوان فى ملابسهن ، ففرض على المرأة المسيحية أن تشد الزنار فوق ثيابها ومن تحت الأزوار كما فرض على المرأة الذمية أن تنتعل خفين من لونين متباينين لتمييزها عن المرأة المسلمة .

كان ذلك التمييز بين الناس تبعاً لأديانهم أمراً ضرورياً فى ذلك الوقت ، وكان أهل الأديان أنفسهم حريصين عليه ،

فقد كانت الملابس المتميزة هي الوسيلة الوحيدة لمعرفة دين كل من يرتديها ، فالحاجة الى التمييز هي وحدها التي دفعت الى اصدار مثل تلك الأوامر والقرارات .

ويستفاد مما أوردته بعض المصادر المعاصرة أن أهل الذمة حرم عليهم دخول الحمامات العامة دون أن يميزوا أنفسهم بصليب من الحديد أو الرصاص أو النحاس في رقابهم لتمييزهم عن المسلمين ، كما حرم عليهم ركوب الخيل الا أنه أجاز لهم ركوب البغال والحمير بالأكف عرضا — أى من ناحية واحدة — كذلك حرم عليهم حمل السلاح والتقليد بالسيوف . ولم يكن يسمح للذميين باتخاذ خدم من المسلمين اذ يعتبر ذلك اهانة للإسلام وأهله .

ومن خلال ما أوردته المصادر التاريخية المعاصرة من مراسيم أصدرتها الدولة العثمانية بالزام أهل الذمة بتلك القيود ، يتضح ان تلك المراسيم ما صدرت الا لتصحيح أوضاع قائمة بالفعل ، كما يتضح أيضا أن الصيغة التي دونت بها كانت أقوى من تطبيقها اذ لم تكن توضع موضع التنفيذ على الدوام ، فالمعروف أن حدثها كانت تخف تدريجيا بعد مضي فترة من الزمن ، حيث ينسى فيه أمرها ثم تتجدد بعد ذلك وهكذا . ولقد ذكر أحمد شلبي ، وابن الراهب ، أن الدولة أصدرت مرسوما في عام ٩٨٨هـ / ١٢٩٦ش / ١٥٨٠م ابان ولاية حسن باشا الخادم — قررت فيه أن يلبس اليهود الطراير الحمر ، وأن يلبس النصارى البرانيط السود . كذلك ذكرت إحدى المصادر القبطية أنه

نودي في البلاد في ٢١ طوبة ١٣٦٥ ش / ٢٦ يناير ١٦٤٩ م
 « أن لا يركب النصارى خيولا ، ولا يلبسون شهودا حمراء
 ولا طواقى جوخ حمراء ولا مراكيب ، وانما يلبسون شهودا
 زرقاء طول الواحد عشرون ذراعا » .

ومن القيود التي فرضت على أهل الذمة أيضا في
 العصر العثماني ، أنه لم يكن يسمح للأقباط بالسير في
 الجنازات ودفن موتاهم الا بعد الحصول على اذن من
 الباشا العثماني . ويذكر أحد المؤرخين الأقباط أنه عند
 وفاة البابا متاوس الرابع - البطريرك (١٠٢) في عام
 ١٦٧٥م ، اجتمع سائر الكهنة الأقباط في يوم جنازته
 ليطالبوا الاذن من الباشا بدفنه فسمح لهم بعد أن أخذ منهم
 أموالا كثيرة .

وقد عادت السلطات الحاكمة في عام ١٣٩٤ ش / ١٦٧٨م
 الى التشديد على أهل الذمة بالالتزام بالقيود المفروضة
 عليهم حرصا منهم على التمييز بين سائر الطوائف الدينية
 سواء في الأماكن العامة أو الخاصة . فقد ذكرت إحدى
 المصادر القبطية أنه نودي في ذلك العام بأن يعلق النصارى
 في رقبتهم جلجلين ، وفي رقبة اليهود جلجل واحد عند
 ولوجهم الحمامات ، وأن يصبغ كل من اليهود والنصارى
 عمائمهم وألا يلبسوا أثوابا من الجوخ أو الصوف ،
 ولا تأتزر نساء النصارى بمآزر بيضاء ، وتكون ملابس
 النصارى عموما سوداء .

ويروي أحمد شلبي طرفاً من القيود التي فرضت على أهل الذمة في أوائل القرن الثامن عشر فيما يتعلق بدخولهم الحمامات لتمييزهم عن سائر المسلمين ، فيقول : « وفي خامس محرم سنة ١١٣٦ هـ (٥ أكتوبر ١٧٢٣ م) نزل أغا مستحفظان الى القاهرة وأشهر فيها النداء لجميع الطوائف اليهود والنصارى ان كل من دخل الحمام فلا يدخل الا وفي عنقه جالجل ليعرف الكافر من المؤمن » . ويوضح أحمد شلبي السبب في اصدار ذلك النداء فيقول « ان رجلاً من المتعممين دخل الى حمام فأهان رجلاً في داخل باب الحرارة ، فظنه من أكابر الدولة لوجهته فلم يرد عليه جواباً ليقيد خدمة الحمام له ، فلما طلع الى خارج الحمام واذا به صراف باب مستحفظان (أى أنه كان نصرانياً) فكاد الرجل المتعمم أن يهلك غيظاً ، فأخبر أغا مستحفظان ، فقطع فرماناً ونادى به » . وكان من نتيجة ذلك أن « نادى بأن خدمة الحمام لا يخدمون داخل الحرارة أولاً مرداً ، وكذلك طائفة المؤمنين لا يخدمون أولاداً مرداً » . ويعلق أحمد شلبي بعد ذلك على تلك الواقعة بقوله : « ولم تمكث الا مدة يسيرة وعاد كل شيء الى أصله » .

ويبدو أن تلك القرارات - كما كان الحال دائماً ذات لهجة أقوى من تنفيذها كما أوضح أحمد شلبي - قد أثارت أصحاب الحمامات الذين عقدوا اجتماعاً فيما بينهم للتشاور في أمر ذلك الفرمان الذي سوف يسبب لهم خسائر فادحة خاصة وأن معظم المترددين على الحمامات من أهل الذمة ،

وأن استعملهم للحمامات مصدر رزق لهم ، وقد قرروا في اجتماعهم أن يجمع منهم مبلغ كبير من المال يقدمونه رشوة الى الأغا لالغاء ما جاء بالفرمان ويقول احمد شلبي في ذلك البصدد « . . ثم ان الحمامية اجتمعوا مع بعضهم البعض وقالوا الأمر خمار علينا وان حمام من غير أمر لا يمكن ، ثم اقتضى رأيهم أنهم جمعوا من بعضهم البعض ثمانية آلاف فضة وأوردوها الى الأغا على عدم المعارضة من دخول أهل الذمة الى الحمامين من غير جلال في أعناقهم ، فقطع لهم الأغا تذكره بما أرادوا ، ونزل شيخ الحمامين فرقاها على كل حمام مايتى نصف فضة لأن جملة حمامين القاهرة ثلاثة وسبعون حماما . . . » .

ولقد حدثت واقعة طريفة - في أعقاب ما جرى ذكره - رواها احمد شلبي قائلا : « ومن جملة ما اتفق أن رجلا دخل الى حمام السكرية ، واذا برجل ندمى دخل الى الحمام وقلع حوائجه بالناطور قدم له الفوطة وقدم له جلجلا ، فقال له الندمى : ما هذا ؟ فقال له الناطور : كما أمرنا الأغا ، فأبى الندمى أن يضع الجلجل في عنقه ولبس حوائجه ولم يدخل وطلع يبربر . . . » .

كذلك حدث في عام ١١٣٨ هـ / ١٧٢٦ م - إبان ولاية على باشا - أن عاد وفرض على أهل الذمة بعض القيود على غطاء الرأس امعانا في التمييز بينهم وبين المسلمين . فيذكر احمد شلبي أنه « في رابع عشر جمادى اول سنة ١١٣٨ هـ » .

١١٣٨ هـ ، أعطى الباشا فرمانا الى أحمد أغا لهلوبة ينادى به فى شوارع القاهرة لطائفة اليهود بأن يلبسوا الطراشير والطواقى الزرق ، والنصرانى يلبس القلايق ، والافرنج قلايق وبرانيط ، ولا يلبسون جوخا أحمر ولا بوايح صفر ولا مزوز ولا شخاشين ، وأكل من خالف ولبس فللرعايا أخذة منه وللحكام أن يخرجوا من حقه ولجميع الغرباء كل من قعد بعد ثلاثة أيام يقتل ويكون دمه هدرا » .

ولقد روى أحمد شلبى تلك الواقعة التى تمثل حلقة من حلقات القيود التى فرضت على أهل الذمة فيما يتعلق بالزام الذمى المترجل من على دابته عند مقابلة المسلمين وخاصة اذا كانوا من الحكام والسادة الكبار مهما كانت مكانة الراكب فى طائفته ، ان كان عدم ترجمه يؤدى الى الحاق الاهانة به ان لم يكن ضربه . يقول أحمد شلبى : « فى يوم الجمعة واحد وعشرين محرم سنة ١١٤٩ هـ (أول يونيو ١٧٣٦ م) طلع عثمان كتحدا القرذغلى الى القرافة ففى حال رجوعه عند رأس الجودرية واذا ببتريك (بطريك) الأزوام (الملكانيين) مقابلـه فقال له القواص : انزل يا بترك فأمر عثمان كتحدا بضربه فأنزلوه من فوق حماره وضربوه بالنبابيت فصارت الرهبان الذين صحبتته يتلقون المضرب عنه ، ثم انهم شالوه وهو مرضوض من النبابيت »

وعلى أية حال ، فعلى الرغم من أنه كان من المفروض أن يلتزم أهل الذمة فى فترات الشدة بقيود الملابس والمظهر

فان المصادر التاريخية المعاصرة تؤكد أنهم لم يلتزموا بذلك في كل الأحيان ، فلقد ذكر الرحالة تيفنو الذي زار مصر بين سنتي ١٦٥٦ ، ١٦٥٨ ، أن القوانين المقيدة للذميين كانت تطبق في المدن الكبرى دون سواها ، وفيما عدا ذلك فلم يكن الانسان يستطيع أن يميز بين القبطي وغيره ، كما ذكر أيضا أن المسيحيين سواء كانوا من الافرنج أو غيرهم لا يستطيعون أن يمتطوا الجياد في المدن ، ولكنهم يستطيعون ذلك في الأرياف اذا أرادوا .

ويذكر شابرول - أحد علماء الحملة الفرنسية - أنه في العصر العثماني كان للمسيحيين الحق في امتلاك العبيد على الرغم أنهم لا يتمتعون بهذا الحق في بقية الولايات العثمانية ، ومع ذلك فان هذا الحق كان محظورا بشروط معينة ، فمن المحظور عليهم أن يمتلكوا عبيدا من الذكور ان هم في هذا الصدد لا يستطيعون على الأكثر الا شراء أطفال صغار يتخلصون منهم عندما يكبرون ، ومع ذلك فقد كان يسمح لهم باقتناء أي عدد من النساء الاماء يستطيعون الحصول عليه ، لذا كان لدى كل أسرة واحدة أو اثنتان على الأقل للقيام بأعمال البيت .

كما يذكر « شابرول » أيضا ، أن من الأمور التي كانت تحرم على أهل الذمة قبول شهادتهم أو شهادته أي رجل ليس دينه الإسلام أمام المحاكم الإسلامية ضد المسلمين لذا لا يستدعي أهل الذمة مطلقا عند الفصل في

الأمر المدنية أو الجنائية عند العثمانيين . ومع ذلك
 فيمكن لقائد الشرطة أن يستعلم من أى ذمى عن أمور
 تدجّل في نطاق اختصاصه . إلا أن « شابربول » يعود
 فيذكر أن شهادة اثنين من دين مخالف ضد مسلم تعتبر
 صالحة ومقبولة وخاصة في المسائل الجنائية . ومن هنا
 يتضح أن القيد الذى كان مفروضا على أهل الذمة فيما
 يتعلق بشهاداتهم أمام محاكم المسلمين لم يكن مغمولا به
 دائما في العصر العثمانى .

أما عن موقف الدولة من عمارة وترميم دور عبادة
 أهل الذمة فمن المعروف أن من الشروط التى وضعتها
 الفقهاء المسلمون وألزموا أهل الذمة بوجوب اتباعها :
 « أنه لايجوز أن يحدثوا بيعة ولاكنيسة ولاصومعة
 ولابيت نار في دار الاسلام ، ويعاد المنهدم من غير زيادة
 على البناء الأول ولايعدل عن النقص الأول ان كفى » .

على أنه يتضح من الوثائق التى بين أيدينا من حجج
 وثقاو شرعية ورسمية - التى حصلت عليها الكنيسة
 القبطية الأرثوذكسية في مصر ابان الحكم العثمانى - أن
 تلك الشروط فى الواقع لم تكن تنفذ بدقة اكاملة ، فان هناك
 من الكنائس مابنى خلال ذلك العصر تحت نظر الحكام
 وتموافقهم بل وبمساعدهتهم في بعض الأحيان . فقد
 ذكرت المصادر القبطية المعاصرة أن البابا مرقس السادس
 - البطريرك (١٠١) - قام في سنة ١٣٧٠ ش / ١٦٥٤ م
 ببناء قاعة للصلاة فوق بيعة السيدة العذراء الأثرية

بجارة زويلسة ، وقد طلب الأرمن الأرثوذكس من البابا المذكور أن يسمح لهم بتكريسها وإقامة الشعائر الروحية بها ريثما ينتهون من بناء بيعتهم فى شارع بين السورين .

كذلك حصل الأقباط فى عام ١٠٧٦هـ / ١٦٦٥ م على تصريح بعمارة مكان داخل قصر الجمع (الشمع) بمصر القديمة كان آيلا للسقوط ، وحصلوا أيضا فى عام ١١٢٣هـ ١٧٢١م على حجة ببناء وتجديد حائط آيل للسقوط بدير بابليون الكائن خارج مصر القديمة بين الكيمان . كذلك حصلوا فى عام ١١٧٣هـ / ١٧٥٩م على حجة بإنشاء عمارة الكنيسة الكائنة بمصر القديمة قريبا من النيل ودير أنبا شنودة المعروفة بكنيسة الدمشيرية . وفى عام ١١٨٠هـ / ١٧٦٦م حصلوا على حجة ببناء قطعة أرض بظاهر الدير المعروف بدير أبى السيفين قريبا من مقام الشيخ سعدان وأن هذا البناء كنيسة والحاقتها بالدير .

وتشير الوثائق المعاصرة الى أن الفتاوى الشرعية كانت تصدر بين الحين والآخر لأهل الذمة بجواز اصلاح وترميم دور عبادتهم . فقد كشفت إحدى الوثائق عن فتوى حصل عليها المعلم ابراهيم الجوهري فى غرة جمادى الآخرة سنة ١١٨٦هـ / ٣٠ أغسطس ١٧٧٢م ، وكان ان ذاك ناظرا على دير البدوية خارج مصر القديمة بالقرب من أثر النبي لإعادة بنائه ، ولقد أفتى علماء المسلمين بجواز ذلك وبنائه واعادته كما كان أولا من غير زيادة ، وذلك

بناء على التماس رفعه اليهم المعلم ابراهيم جوهري في شأن ذلك مضمونه : «ماقولكم دام فضلكم في دير خارج مصر القديمة قد تم قبل فتح سيدنا عمرو بن العاص من نحو أربعمئة سنة حصل له حريق وتهدم وأراد أهل الذمة بناءه واعادته كما كان أولا فهل يمكنون من ذلك أم لا ؟ أفيدوا الجواب ولكم الثواب »

وقد أجاب الشيخ حسن الجبرتي الحنفى ، عين أعيان الافادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر الحمد لله .
الدير مثل الكنيسة في الحكم ، وأن للجماعة الذميين المذكورين اعادة الدير المذكور كما كان أولا حيث كان قديما وان لم تكف أنقاضه وأخشابه كان لهم أن يأتوا بغيرها بشرط ألا يزيد على الحال الأول « وأجاب عليه الشيخ الامام بدر الدين حسن الكفراوى الشسافعى من أعيان أهل الافادة والافتاء والتدريس بالجامع الأزهر بقوله : « الحمد لله . الدير مثل الكنيسة في الحكم ، وحيث كان قديما وهدم أو بعضه كان له اعادته بنقضه الأول من غير زيادة عليه . والله أعلم » . وأجاب عليه الشيخ الامام نور الدين على الدمنهورى الحنفى - من أعيان أهل الافادة والاجادة والتدريس بالجامع الأزهر بقوله : الحمد لله وحده ، الدير والكنيسة والصومعة والبيعة بمعنى واحد فى عدم احداث شىء من ذلك لأهل الذمة فى بلاد الاسلام ، ويعاد المتهدم أى بأنقاضه نفسها بغير زيادة على البناء الأصيل فيكون لجماعة الذميين

اعادة ما انهدم من الدير المذكور بانقاضه . والله أعلم .
ولقد طلب المعلم ابراهيم جوهرى - ناظر الدير المذكور -
من قاضى القضاة أن يأذن له فى بناء الدير المذكور
واعادته كما كان أولا طبقا لما أفتى به السادة العلماء
المشار اليهم . وقد أجابه قاضى القضاة الى طلبه وأذن
له فى بناء الدير المذكور . كذلك حصل الأقباط فى عام
١١٩١هـ / ١٧٧٧م على فتوى أخرى مماثلة للفتوى السابقة
بترميم كنيسة السيدة العذراء بقصرية الريحان بمصر
القديمة بدرب التقا بدير قصر الجمع بسبب حريق شب
فيها بشرط عدم الخروج عن البناء الأصلي .

وفى عام ١١٩٥هـ / ١٧٨١م حصل المعلم الجوهرى
(ابراهيم جوهرى) - منتهزا فرصة حسن نيات السلطات
الحاكمة نحوه - على فتوى شرعية - بناء على ما أصدره
ابراهيم بك الذى كان على رأس السلطة وقتذاك - بالاذن
للنصارى الأقباط بترميم ما تصدع وتهدم من بناء الكنائس
والاديرة الموجودة من زمن الصحابة - رضى الله عنهم -
بالديار المصرية واقالييمها القديمة غير الحادثة بعد الاسلام
من أهل البلد أو بعد الفتح بشرط ألا يعيدوا ما تهدم منها الا
بنقضه القديم، فان لم يكن يكفى النقض القديم يكمل الترميم
بآلة من جنس انقاضها حتى تصل الى هيائها الأولى من
غير زيادة ولا تشيد حفظا للمقيمين فيها لأنهم تحت ذمة
الاسلام وفى حكم ملوك الاسلام ويجب دفع ما يضرهم ،
كما أفتى بذلك علماء الاسلام وبناء على ما أفتى به ،

أصدر شيخ مشايخ الإسلام فتوى بالاذن والترميم .

ولا يمكن أن ننكر على النصارى الأقباط تعلقهم بدينهم ورضوخهم لتعاليم كنيستهم فعلى حد قول أحد المؤرخين بأنه لم يكن عندهم من منة يلتمسونها وقتذاك أحسن من تصريح أو إصلاح كنيسة . فقد حصل المعلم إبراهيم جوهرى - بفضل الخدمات الجليلة التى أداها لاهدى أميرات البيت السلطاني أثناء مرورها بمصر لأداء فريضة الحج حيث خدمها بنفسه وكرمها الكراما زائدا فى ذهابها وعودتها ، وأهدى اليها أفخر الهدايا - على فرمان سلطاني باقامة كنيسة الأزيكية . وقد كان من المعروف وقتذاك أن أهل الذمة لا يحصلون على الفرمانات السلطانية الا بشق الأنفس .

وتشير العديد من وثائق هذا العصر الى أن عمليات ترميم وبناء الكنائس لم تكن مقصورة فقط على القاهرة وضواحيها ، بل شملت أيضا دور العبادة فى كل أنحاء الديار المصرية ، فهناك الحجج الشرعية الخاصة بثغر الاسكندرية الصادرة من محكمة الجزيرة الخضراء ، والتى يتبين منها أن حركة الترميم والبناء كانت قائمة بالفعل ، وخاصة مايتعلق بكنيسة الدين المعروف بدير القبط الكائن بالقرب من وكالة القلو ، كما شملت حرة العمارة والترميم والبناء أيضا كنيسة دمياط ورشيد .

ويبدو أن مشاكل ترميم الكنائس وتجديدها - التى ورد ذكرها فى وثائق العصر العثماني - كانت ناشئة بالدرجة

الأولى عن حرص المسلمين على مقدساتهم الدينية من جهة
وتجاهل أهل الذمة لشروط عدم استحداث كنائس من جهة
أخرى . وكان المسلمون - عادة - حينما يشعرون بتجاهل
أهل الذمة لتلك الشروط يسارعون برفع شكاياتهم إلى
السلطان العثماني ، الذي كان ينتدب بدوره قاضي
القضاة ، والمباشرة أغا ، والمعمار باشا ورئيس المهندسين
للتفتيش على الكنائس ، وكشف ما استجد بها من البناء .
وكان يأمر في حالة ثبوت مخالفة أهل الذمة لقواعد الشرع
بهدم كل ما استحدث من بناء وإرجاع كل شيء إلى ما كان
عليه من قبل . فقد روت المصادر القبطية عن واقعة
اضطهاد حدثت للأقباط اليعاقبة في شهر أبيب ١٤١٧ ش
يوليو ١٧٠١م ، أبان ولاية أحمد قره محمد باشا ، بسبب
شكوى رفعت إليه من بعض المسلمين بأن طائفة النصارى
الأقباط أحدثت بنيانا جديدا في كنائسها ، فعين الباشا
أغا وأشرك معه بعض المعماريين وقضاة الشرع وكلفهم
بالكشف عن أبنية النصارى ، فنزلوا وكشفوا وأثبتوا أن
الكنائس تحوى البناء المحدث الجديد ، ولكن جماعة من
أمراء الممالك تدخلوا وتشفعوا لدى الباشا ، ففرض على
الأقباط غرامة مالية كبيرة . واجتمع البابا يؤانس
السادس عشر - البطريرك (١٠٣) - بكبار الأراخنة
الأقباط ، واثق الرأي بينهم على أن يطوف البطريرك
بحارات النصارى ويدخل البيوت ويجمع منها ماتيسر إلى
أن يتم الحصول على الغرامة المقررة بأكملها .

وحدث في عام ١١٤٢هـ / ١٧٢٩م - ابان عهد السلطان أحمد الثالث (١٧٠٣ - ١٧٣٠) أن رفع اليه بعض المسلمين شكوى جاء فيها انه اشيع بين الناس خبر ضم والحق شىء من مقابر المسلمين لكنيسة النصارى الكائنة بمصر العتيقة الجارى تعميرها بموضعها القديم ، ونرجو ونسترحم صاحب الدولة السلطان افندينا باصدار امره الكريم لصاحب العزة قاضى عسكر أفندى حتى يصير الكشف عن الأمر المذكور بمباشرة أحد من قبل الشرع » .

هذا وقد بعث السلطان العثماني - ردا على تلك الشكوى - بفرمان في نفس العام جاء فيه : « أنه بمصر القديمة دير مارى مينا الكائن بالقرب من فم الخليج بجوار تربة الأرمن ودير الملاك القبلى الكائن بدير الطين من الآثار الشريفة ودير منقريوس ودير قصر الشمع ودير النحلة المعدة للنصارى القبط والأروام وان فى بعض من الاديرة المذكورة أدخلوا من تراب أموات المسلمين فى الاديرة المذكورة وبعضهم بنوا وجددوا بناء عاليا عن رسومها القديمة وأحدثوا فيها بدائع . ومن علو البناء صار يكشف على بيوت أمة محمد وأن فى ادخالهم القطعة من تربة أموات المسلمين وفى تجديدهم البناء العالى امانة » وقد اشترط السلطان فى ذلك الفرمان « ان المعينين لهذه المهمة يكونون من أهل الديانة لأجل الكشف عن ذلك وهدم ما أحدثوه من البناء واخراج ما أدخلوه من تربة أموات المسلمين وإبقاء

أديرتهم على رسومها القديمة على وجه الحق من غير
غرض في ذلك .

ولقد تعين لتلك المهمة عبد الرحيم عزى كشف
الأوقاف ، ومصطفى أفندي كتحدا وشيخ الاسلام ، والسيد
الشريف يونس أفندي قاضى الديوان ، والشيخ على كاتب
الكشف ورفيقه الشيخ حسن ، حيث توجهوا الى مصر
القديمة وبصحبتهم الأمير يوسف أغا معمارباشى ، من
أمرأ المتفرقة ، والسيد الشريف عاشور - رئيس
المهندسين - والسيد الشريف أحمد بن السيد أحمد -
المهندس - والحاج عيد - المهندس - والحاج عبد الهادى
ابن ابراهيم - المهندس - وذلك للكشف على دير مارمينا
الكائن بالقرب من قم الخليج بمصر القديمة ، ودير الملاك
المقبلى الكائن بدير الطين ، ودير قصر الرياحان والكنيسة
الكبرى ، ودير منقريوس ودير النحلة والكنائس المعدة
للنصارى القبط والنصارى الأروام التى بمصر القديمة .
ولقد جاء فى الفتوى التى صدرت فى هذا الشأن بأن
« أولئك المعينين لتلك المهمة وجدوا أن تلك الأبنية على
حالتها القديمة من غير أحداث حادثة ولا ضرر بجار
ولا مار ، ولا زيادة على ماكانت عليه من قديم الزمان ،
ولا بداخلها من ترب أموات المسلمين وإنما بها مريمات
وعمارات متفرقة جزئية من العلو والسفل على الصنعة
التي كانت عليها قديما ، ولم تكن خارجة عن أصلها ولا بها
بناء بارز عن أس جدرهم ولا علو زائد عن قديم أصلها

وأنها جميعا الآن على صنفيتها التي كانت عليه من قديم الزمان » • وبناء على ذلك فقد أصدر القاضي - قاضي القضاة - تقريراً في هذا الشأن أورد فيه أنه « لم يكن هناك مقتضى شـرعى لهدم البديورة المذكورة كما أن المهندسين المذكورين أخبروا بأن البناء المذكور ليس مضرًا على الجار والمار ولم يكن بارزاً عن أسـ جدره وأن ما قيل عن ذلك هو بخلاف الحقيقة كما أن الكنيسة جدار تعويرها بموضعها القديم وعليه لا لزوم للتعرض للكنيسة المذكورة بعد أن تبين عدم الحاق ولا ضم شيء من مقابر المسلمين •

ولقد حدث في عام ١١٥٧هـ / ١٧٤٢م أن أمر بالكشف على الزاوية الكائنة بين كنيسة أبي سيفين وأبنا شندودة ولادعاء بعض المسلمين في مصر القديمة أن النصارى اختلسوا أجزاء من الزاوية المذكورة وأدخلوها بكنيسة أبي أنبا شندودة ومارقوريوس ، وتعين لتحقيق تلك الشكوى قاضى اوقاف مصر والمهندسين ، والنظر أيضاً فى الترميم اللازم • وقد وجدوا بخلاف ما ادعوا به • ونصروا بإجراء العمارة اللازمة لهذه الكنائس •

كذلك حدث فى عام ١١٨٨هـ / ١٧٧٤م أن تم تعيين من لازم للكشف على أديرة النصارى ومن جملتها دير أبى رويس ، وذلك بناء على شكوى بعض المسلمين من أن كنيسة أبى رويس القائمة بالقرب من مقام الشيخ الدفرداش قد تعدت حدود ترميمها باستحداث رسوم

جديدة لها . وقد أسدق الكشف عن أن الكنيسة المذكورة
على ما هي عليه من قديم الزمان بخلاف المدعى به .

ويتضح - مما أوردناه من وثائق - أن العادات
المتبعة خلال العصر العثماني أن يجرى كشف دورى كل
عام على دور عبادة أهل الذمة الكائنة في الديار المصرية
بناء على فرمان يصدره السلطان العثماني ، وبمجرد
وصول فرمان يصير الكشف على الكنائس والأديرة كما
يعد تقرير شامل ومفصل يحتوى على كافة البيانات
والمعلومات عن صحتها ، وعن جباية كافة رسومها
وعوائدها القديمة .

1.1.1.1.

أهم المصادر والمراجع

- أحمد شلبي : أوضح الاشارات فيمن تولى مصر
القاهرة من الوزراء والباشوات • القاهرة ١٩٧٨ •
- ايريس حبيب المصرى : قصة الكنيسة القبطية
القاهرة ١٩٧٥ •
- حسن ظاظا : الفكر الدينى الاسرائيلى • القاهرة
١٩٧١ •
- شاهين مكارىوس : تاريخ الاسرائيليين • القاهرة
١٩٠٤ •
- عبد العزيز الشـناوى : الدولة العثمانية دولة
اسلامية مفترى عليها • القاهرة ١٩٧٠ •
- عبد الرحمن الجبرتى : عجائب الآثار فى التراجم
والاخبار • ١٨٨٤م •

- ٧ - كامل صالح نخلة : سلسلة تاريخ باب
الكرسى الاسكندري • ١٩٥٤ •
- ٨ - محمد بن اياس الحنفى : بدائع الزهور فى وا
الدهور • القاهرة ١٩٦١ •
- ٩ - موسى موسى نصر : مصر منذ نهاية حكم
بك الكبير حتى مجيء الحملة الفرنسية
الاسكندرية ١٩٧٧ •
- ١٠ - يعقوب نخلة روفيله : تاريخ الأمة القبطية
القاهرة ١٨٩٧ •



General Organization Of the Alexan-
dria Library (GOAL)
Bibliotheca Alexandrina

مكتبة الأسرة



بِسعر رمزى خمسون قرشاً

بمناسبة

مهرجان القراءة للجميع ١٩٩٨

● إن الشباب هم حملة لواء الغد، وهم الذين سيجابهون تحديات المستقبل ولا سبيل لهم إلا بالتسلح بالثقافة والمعرفة، وهذه السلسلة من «مكتبة الأسرة» موجهة للشباب.. وقد حرصنا فى الاختيار على تنوع العناوين لتقديم مكتبة للشباب فى السياسة والاقتصاد والعلوم والفكر والفنون .. هذه سلسلة تعنى بتثقيف الشباب فى كل المجالات.

«اللجنة العليا لمهرجان القراءة للجميع»

مطابع

الهيئة المصرية العامة للكتاب